أحمد بلمختار مَنيرة

من أجل تبييئ مفهوم التنمية

أحمد بلمختار مَنيرة

من أجل تبييئ مفهوم التنمية

المؤلف: أحمد بلمختار مَنيرة

الكتاب: من أجل تبييئ مفهوم التنمية

الطبعة الأولى: 2023م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الإيداع القانوني:2023MO0302

ردمك : 978-9920-41-076-2

الطبع: tunnel info/ قلعة السراغنة

الإهداء

إلى أمي التي علمتني حب الناس، رحمها الله.

إلى والدي الذي عانى الكثير بميناء الدارالبيضاء من أجل أن أكون من أنا الآن، رحمه الله.

إلى زوجتي وابنتينا العزيزتين حياة ونوال اللاتي لولا تضحياتهن بالغالي والنفيس ما استطعت أن أتابع دراستي الجامعية في كليتي الحقوق بمراكش والدارالبيضاء وتكويني في مجال التواصل والإعلام بالدارالبيضاء.

إلى كل من علمني حرفا.

إلى كل من يتعب من أجل مستقبل أفضل لهذا الوطن الحبيب.

إلى كل هؤلاء أهدي العمل.

شكر وتقدير

وفاء لواجب العلم والصداقة، يجدر بي أن أقدم خالص امتناني وتقديري للأستاذين الجليلين: الأستاذ والدكتور الفاضل سعيد جفري وهو أستاذ باحث في القانون العام والعلوم السياسية والأستاذ والدكتور الفاضل السعيد أخي وهو شاعر وأستاذ باحث في الآداب واللغة العربية، لأنهما لم يبخلا عني قط بتوجيهاتهما وتصحيحاتهما وتقويمهما لما اعوج في معلوماتي وكذا في لغتي ولساني العربيين.

كما أقدم بالمناسبة ذاتها، شكري الجزيل لكل الأساتذة الأصدقاء الذين يتفضلون بالإجابة على أسئلتي التي تكون في بعض الأحيان مستفزة.

أحمد بلمختار مَنيرة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

" إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له "

حديث الرسول (ص)

الفهرس

الإهداء 3

شكر و تقدير.....4

الفهرس.....6

تقديم الكتاب.....7

تمهيد.....11

المبحث الأول: في المفهوم التقليدي للتنمية.....19

المبحث الثاني: في مفهوم التنمية الشاملة.....34

المبحث الثالث: في مفهوم التنمية البشرية.....52

المبحث الرابع: في مفهوم التنمية المستدامة.....64

على سبيل الختم.....75

الهوامش 84

تقديم

تظل التنمية من أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمام ذوي القرار السياسي والباحثين في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والإعلام (...) في دول الجنوب ومنها المغرب. وقد التزمت الحكومات المتعاقبة في هذه الدول النامية منذ استقلالها السياسي بالمنهج التنموي، وطبقت سياسات واستراتيجيات ومداخل وأساليب متعددة لدحر التخلف خاصة في بعديه الاقتصادي والاجتماعي.

لكن، بالرغم من مرور ما يزيد عن 60 سنة بالنسبة لمعظم دول الجنوب في القارتين الافريقية والآسيوية والوطن العربي، ما تزال شعوب هذه الدول تعاني من معضلات التخلف بمختلف مظاهره. ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لها علاوة على الموت جوعا في بعض الدول الافريقية. وتزايدت حدة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في معظمها منذ سقوط جدار برلين سنة 1989 ومعه نهاية المنظومة الشيوعية.

كما تفاقمت الهوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة في زمن العولمة التي أصبحت واقعا يفرض التعامل معه بحدر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، لأن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات

التي تعد الفاعل الرئيسي في منظومة العولمة بدلا من الدولة التي تقلص دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وحتى التربوي والتعليمي

لا تهتم إلا بتحقيق أوفر الأرباح وبأقل التكاليف المالية. ولم، ولن، تجد مجالا ترابيا أفضل من المجال الترابي الإفريقي والآسيوي والعربي.

واليوم، كما يقال " رب ضارة نافعة " فقد استفزت جائحة "كورونا " منذ بدايتها دول الجنوب وجعلتها تشكك في كل المقاربات الاقتصادية والمالية التي اعتمدتها منذ الخمسينيات من القرن الماضي. وهو درس عميق الدلالات. وقد انضاف إليه درس جديد/ قديم عنوانه الصدمة البترولية والغازية الناجمة عن الحرب الروسية- الأوكرانية والتي لن تنتهي تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية في دول الشمال والجنوب على حد سواء في القريب المنظور. وكأن التاريخ يعيد نفسه حيث عاش العالم صدمتين بتروليتين في السبعينيات من القرن الماضي، ولم تستفد منهما الدول العربية المنتجة للنفط.

نعتقد أن دول الجنوب أمام مسؤولية تاريخية اليوم، حيث إنها مدعوة إلى مراجعة مفاهيم التنمية المعتمدة إلى حدود الساعة لأنها لا تتناسب مع واقعها بدليل أن كل السياسات والبرامج والخطط التنموية التي تم تطبيقها في هذه الدول بإيعاز من المنظمات المالية الدولية والأبناك الخاصة كانت محدودة النتائج اقتصاديا ومؤلمة اجتماعيا حتى لا نقول قد كانت فاشلة حيث لم تفض إلى تحقيق التنمية التي تنشدها

الشعوب في هذه الدول، لأنها انطلقت من مفاهيم مستوردة من الخارج. ويبدو أن الخطوة الأولى في مسلسل المراجعة المرجوة تتمثل في تفحص تطور مفهوم التنمية حتى لا نكون سلبيين، فما يصلح لبيئة دول الجنوب يحتفظ به وما لا يصلح يترك.

في هذا السياق، يندرج هذا الكتاب المتواضع الذي نقدمه لعموم القراء ولمدبري الشأن العام بمختلف مستوياته الوطني والجهوي والمحلي ولفعاليات المجتمع المدني للمساهمة إلى جانب باحثين وإعلاميين وكتاب آخرين في حوار مجتمعي منشود يصبو إلى مراجعة مفهوم أو لنقل مفاهيم التنمية التي تم اعتمادها من لدن الحكومات المتعاقبة في كل دولة من دول الجنوب منذ بداية استقلالها. وذلك من خلال القراءة المتمعنة في مجموعة من هذه المفاهيم المتعددة والمختلفة المشارب والمنابع ومن خلال تفحص مضامين وكيفيات ومراحل تطورها من الخمسينيات إلى يومنا هذا. وفي الأخير استنتاج ما يمكن استنتاجه، لأنه من دون هذا الحوار المجتمعي الذي تفرضه كل المعطيات الراهنة العالمية والإقليمية لا يمكننا - في تقديرنا - أن نجيب على أحد الأسئلة المركزية التي تحدد حاضرنا ومستقبلنا وهو: أي مفهوم للتنمية يجب اعتماده من لدن دول الجنوب والمغرب ليس استثناء، لتجاوز العقبات والمعيقات التي حالت وتحول دون تحقيق تنمية متوازنة في أبعادها المختلفة ومن أبرزها البعدين الاقتصادي والاجتماعي ؟.

ويبقى الهدف من ذلك هو ضرورة تبييئها لمفهوم التنمية أو لمفاهيم التنمية التي تعتمدها. والقصد أن تتناسب هذه المفاهيم مع بيئتها ومحيطها وإمكاناتها الطبيعية والاقتصادية والبشرية (...). وأن تكون نابعة من ترابها، ومن صنع كفاءاتها العلمية المتعددة المشارب الفكرية، لتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة والاندماج الاقتصادي بين دولها ونسج شراكات اقتصادية حقيقية مع دول الشمال بناء على قاعدة " رابح - رابح".

سيجد القارئ في بداية التمهيد الموالي ملامسة للجواب على السؤال: لماذا التركيز على تطور مفهوم التنمية؟ والمعنى اللغوي للتنمية ومعناها العام. وفي نهايته: التقسيم المعتمد في هذا العمل. وسيجد في متن الكتاب، تفحصا لمفاهيم التنمية المعتمدة من الخمسينيات إلى الآن. ثم في الختم، بعض الخلاصات والاستنتاجات التي نتمنى أن تشكل ولو مساهمة بسيطة في إضاءة الطريق المؤدية إلى اعتماد مفهوم أو مفاهيم للتنمية تتناسب مع بيئة دول الجنوب والمغرب منها، وتجيب على أسئلة شعوبها.

نأمل صادقين أن يجد عموم القراء في هذا الكتاب ما يفيد، " وفوق كل ذي علم عليم ". والله ولي التوفيق

يناير 2023

أحمد بلمختار مَنيرة/ إعلامي وباحث

تمهيد

برز مفهوم التنمية (Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يتم استعمال هذا المفهوم منذ ظهوره في عهد الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميت" (Adam Smith) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان تم استخدامهما للدلالة على وقوع التطور المشار إليه في المجتمع هما: التقدم الاقتصادي (le progrès économique) أو التقدم المادي (le progrès matériel)(1)، وهو ما تؤكده العديد من المراجع والكتب والمقالات الأكاديمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى عندما تمت إثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث (la modernisation) أو التصنيع (l'industrialisation) (2).

لماذا التركيز على تطور مفهوم التنمية؟

هناك على الأقل ثلاثة دوافع لهذا التركيز بالنسبة لدول الجنوب التي نهتم بها في هذا العمل:

أولها، يبدو أن هذه الدول المسماة بدول العالم الثالث، أو الدول النامية، أو السائرة في طريق النمو، أو المتخلفة، بالجمع وبالمفرد، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحيين مفهومها للتنمية بل إنها مطالبة باعتماد

مفهوم يتناسب مع ظروفها الطبيعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أثبتته جائحة "كورونا" التي مازالت تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية مستمرة ولن تنتهي في القريب المنظور. ومطالبة أيضا بتجاوز التبعات الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لحرب بعيدة من حيث المسافة لكنها بالغة التأثير على شعوبها، والقصد الحرب الروسية - الأوكرانية. كما أنها مطالبة بتقييم مدى تأثيرات اقتصاد العولمة على اقتصاداتها وعلى الإنسان في دولها، منذ التسعينيات من القرن الماضي حتى الآن.

ثانيها، كما سيتضح من خلال مقاربتنا لهذا الموضوع، فإن مفهوم التنمية كان ومازال وسيبقى مفهوما متطورا ومتغيرا في الزمان. ونزعم أنه ينبغي أن يكون ابن بيئته في دول الجنوب.

ثالثها، لا حظ بعض الباحثين المهتمين بموضوع التنمية ومنهم، نصر محمد عارف، أن معظم الكتابات العربية في التنمية ومنها التنمية السياسية، لا تهتم كثيرا بقضية تحديد المفهوم، وتعريفه، وأبعاده، استنادا إلى أن المفهوم - والقصد مفهوم التنمية - أصبح بديهيا ومسلما. ولذلك فهو ليس في حاجة إلى تعريف، حتى اختلط المعنى العلمي للمفهوم بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام. فقد أصبح مفهوم التنمية يطلق على أي شيء كمفهوم ذي بريق، دون فهم لأبعاده ومحتواه، بل إن البعض يوسع من إطار هذا المفهوم، بحيث

يجعله مفتاحا، يجب أن يكون ماثلا في الأذهان عندما نفكر في كيفية جعل مجتمعاتنا أكثر ثراء واستحقاقا للحياة وتطورا (3).

ويضيف الباحث نصر محمد عارف، نجد أن الكتابات العربية في تعريفها لمفهومي التنمية والتخلف لا تخرج عن واحد من الاتجاهات الآتية:(4)

1- إهمال قضية التعريف نهائيا، على اعتبار أن المفهوم ليس في حاجة إلى تعريف أو أن الكاتب قد تبنى المفهوم الشائع لهذا المفهوم في الكتابات الأوروبية.

2- نقل التعريفات الأوروبية للمفهوم، دون انتقادها على أساس أن قبول المفهوم يعني الموافقة على مضمونه ومحتواه. ومن تم فإن الأسلوب الأفضل - طبقا لهذا الرأي - هو التعرف على المضامين المطروحة لهذا المفهوم، ومحاولة الاستفادة منها بقدر الإمكان، إما عن طريق تجميع عناصرها، أو عن طريق الوصول إلى تعريف يجمع مختلف توجهاتها ومضامينها.

3- يقر معظم كتاب التنمية السياسية العرب بعالمية المفاهيم والمناهج، وخصوصية المضمون والمحتوى حيث تعد مفاهيم مثل الديمقراطية والمشاركة والتنمية، مفاهيم عالمية تملأ (يتم ملؤها) بمحتوى يتفق وثقافة الشعوب التي تتبناها.

ومن جانب آخر، ليس المفهوم كلمة بسيطة. إنه " كلمة تحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيرا إطارها اللفظي" (5).

إن التنمية باعتبارها قضية شغلت ومازالت تشغل بال دول الجنوب وحكوماتها منذ استقلالها، تدعو اليوم بشدة إلى مراجعة التفكير التنموي لذوي القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دول الجنوب، بدءا بتحيين المفهوم بل بتبييئ (من بيأ بالتشديد على الياء) المفهوم لتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي لأن الانطلاق من مفهوم لا يستمد قوته من بيئته يؤدي حتما إلى تتبع سياسات وتدابير وإجراءات خاطئة وينعكس كل ذلك على الإنسان في بلدان الجنوب.

وبناء عليه، تتمثل إشكالية هذا الموضوع فيما يلي:

بالرغم من مرور ما يزيد عن 60 سنة بالنسبة لأغلب بلدان الجنوب، المستقلة منذ الخمسينيات من القرن المنصرم، مازالت التنمية طموحا ـ حتى لا نقول شعارا ـ لم يتحقق على أرض الواقع حتى الآن. وما زالت هذه البلدان تعاني من أعراض التخلف ومظاهره، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها.

سنقارب هذا الموضوع من خلال ملامسة الإجابة على سؤاله المركزي: ما هي أهم التطورات التي عرفها، ويعرفها، مفهوم التنمية منذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى اليوم؟. ويترتب عن هذا السؤال، سؤال ملازم له وهو: كيف تمت هذه التطورات؟ وبصيغة أخرى، كيف تم

الانتقال من مفهوم التنمية المعتمد في مرحلة تاريخية معينة إلى المفهوم الموالي له؟

وقبل الإعلان عن التقسيم المعتمد لملامسة الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الغير معلنة مباشرة، يبدو أن الضرورة البحثية تفرض الوقوف عند المعنى اللغوي لكلمة " التنمية "، وكذا المفهوم العام للتنمية.

في المعنى اللغوي لكلمة تنمية:

نستفيد من القراءة المتمعنة في الكثير من المعاجم العربية (6) أن تنمية الشيء تعني جعله ناميا. والفعل هو: نمى (بتشديد الميم، والألف مقصورة في آخر الكلمة). كما تعني تنمية الشيء: تطويره.

ومما جاء في تصدير منى عبد المنعم أبو الفضل عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي لكتاب " نظريات التنمية السياسية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي" لمؤلفه نصر محمد عارف، أننا نجد المصطلح الأصلي المتداول في الكتابات الانجليزية هو(Development) فيكون لفظيا قابلا لأن ينقل ويستعمل في الدراسات العربية المناظرة إما في مصطلح " النمو " أو " الإنماء " أو " التطور " أو " التطوير"، وهذا الأخير هو الأقرب في المعنى الذي يفيد النقلة النوعية (7).

وهنا نستحضر إشارة شوقي جلال محمد في مقدمته لترجمة كتاب " التنمية حرية " لعالم الاقتصاد " أمارتيا صن " وهي: " وأود أن

أشير إلى أنني عمدت أن أقرن أو أردف كلمة التنمية بكلمة التطوير"، وانطلاقا من ذلك استعمل التعبير "التنمية - التطوير " (8).

وتفيد القراءة في جل معاجم اللغة العربية الورقية والالكترونية أن التطوير: مصدر لفعل " طور". وطور الشيء تطويرا أي نقله من طور إلى طور آخر أفضل ومن حال إلى حال أفضل. ومن ذلك، طور الاقتصاد، أي نماه.

أما لفظ النمو من نما ينمو نميا ونماء فإنه يعني الزيادة، ومنه ينمو نموا (9). وللتوضيح، نستفيد كذلك من المعاجم العربية أن النمو مصدر لفعل: نما (بالألف الممدودة) ومعناه: زاد وكثر وهو ضد قل. ومنه نما المال: زاد وكثر.

ونفهم مما تقدم أن المعنى اللغوي لكلمة تنمية معنى شامل وهو يتضمن النمو. وفي هذا الصدد، تعني كلمة تنمية حسب " البراق/ قاموس المفردات" (10): التطوير - الإنماء - الرقي والتقدم - التطور (...).

ونخلص من خلال القراءة المتمعنة في المعاجم العربية التي قمنا بتفحصها إلى أن معنى كلمة تنمية يتضمن ما هو كمي وما هو كيفي، أي ما يمكن قياسه من خلال الأرقام والنسب والإحصائيات، وما لا يمكن قياسه من رقي وتطوير للعقليات والأفكار والسلوكات (...).

في المفهوم العام للتنمية:

نقترح مفهومين واضحين لغة واصطلاحا. الأول مازال يحتفظ بآنيته نظرا لوضوحه وإمكانية ترجمته إلى واقع ملموس في كل مكان وزمان كما يتميز بواقعيته، وقد قدمه الباحث الاجتماعي محمود الكردي في كتابه " اجتماعيات التنمية " وهو: " التنمية بمضمونها الشامل ضرورة يسعى كل مجتمع بشري إلى تحقيق درجة منها بشكل يحفزه إلى السعي وراء إنجاز درجة ثانية فثالثة، وهكذا". (11).

والثاني يتمثل في المفهوم الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلان " الحق في التنمية " في الرابع من دجنبر 1986، وقد أكدت إقراره في وثيقتها الصادرة بنيويورك وجنيف سنة 2016 وهو: (12)

" التنمية باعتبارها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاه جميع الأفراد والشعوب، على أساس مشاركتهم في التنمية وفي التوزيع العادل لفوائدها".

نستشف من القراءة المتمعنة في المفهومين أعلاه أن التنمية عملية شاملة، بمعنى أنها عملية يجب أن تشمل كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهي ضرورة (une nécessité) ونفهم من ذلك أنه من دون تحقيق التنمية، لا يمكن الحديث عن رفاه الفرد والمجتمع ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية والتحديث والحداثة. ويتمثل هدفها في تحسين ظروف عيش الناس بشكل مستمر. كما أن مفهوم الأمم المتحدة للتنمية يقر بضرورة تبني المقاربة التشاركية بين

كل الفاعلين في المجتمع وخاصة منهم السكان / الناس لتصبح هذه التنمية واقعا ملموسا لدى المواطنين والمواطنات في المجتمع برمته، مدنا وقرى وجبالا وسهولا. ويقر كذلك بضرورة التوزيع العادل لفوائد التنمية وعوائدها في كل مجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

يشكل هذا الاستنتاج قاعدة عامة يبدو أن استحضارها هام لمعرفة مدى توفر كل مفهوم من مفاهيم التنمية التي سنتطرق إليها في المباحث الآتية، على عناصرها وأبعادها ومضامنها.

وللمساهمة في توضيح ذلك، قسمنا هذا الموضوع إلى أربعة مباحث التالية لتوضيح أهم تطورات مفهوم التنمية ومراحلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى الآن:

المبحث الأول: في المفهوم التقليدي للتنمية

المبحث الثاني: في مفهوم التنمية الشاملة

المبحث الثالث: في مفهوم التنمية البشرية

المبحث الرابع: في مفهوم التنمية المستدامة

وفي الختم، قمنا بتضمين الخلاصات والاستنتاجات التي توصلنا إليها في محاولة لملامسة الإجابة على السؤال: أي درس بالنسبة لدول الجنوب، والمغرب منها، في ضوء تطورات مفهوم التنمية؟

المبحث الأول

في المفهوم التقليدي للتنمية

نلامس في هذا المبحث معنى ومضمون المفهوم التقليدي للتنمية (في المطلب الأول). ثم نبين محدوديته (في المطلب الثاني).

المطلب الأول: في المعنى والمضمون

بالنسبة للاتجاه الاقتصادي الليبرالي الذي كان سائدا في مرحلة

ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالنمو والتنمية مرادفان (الفقرة الأولى). وكان نموذج " روستو " بمثابة النموذج الأمثل بالنسبة لرواد هذا الاتجاه الذي يجب تطبيقه من لدن الدول المتخلفة للالتحاق بركب الدول المتقدمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التنمية والنمو مرادفان

في البداية، والقصد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت التنمية تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنيات الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية الأساسية (13). وقد استند هذا المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات التي تتوقف على

حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية (14). وتؤدي الزيادة في الاستثمار إلى تطوير الاقتصاد ومن تم زيادة الدخل الحقيقي للفرد.

وكان ذلك هو الهدف الذي اقترحه " ليويس " عام 1944 وأقحمه ميثاق الأمم المتحدة في 1947. وتعكس الصياغة التالية ل " ليويس " في 1955: " تجب الإشارة أولا إلى أن موضوعنا هو النمو وليس التوزيع " تأكيد الاتجاه الاقتصادي السائد آنذاك على النمو الاقتصادي (15).

كما كتب " بول باران " في 1957 (وقد كان حتى ذلك الحين من أبرز اقتصاديي التنمية بين اليساريين) عن الاقتصاد السياسي للنمو، وعرف النمو أو التنمية بأنه(ا) زيادة في نصيب الفرد من السلع المادية (16).

وفي هذا الصدد، يذهب الاقتصادي "برنار كونت" (Bernard Conte) إلى أنه في مرحلة بناء الفكر من طرف رواد التنمية، كان مصطلحا النمو والتنمية مرادفان (synonymes). فالتنمية كانت تعني الحصول على نمو اقتصادي ذو معنى (أي نمو اقتصادي مرتفع) على المدى البعيد (17).

وهو ما أوضحه بشكل صريح أحد رواد الفكر الليبرالي في هذه المرحلة، الاقتصادي الأمريكي " روستو " (Rostow) من خلال إقراره

بأن التنمية ليست إلا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع (18) وبأن الخروج من التخلف يعني قبل كل شيء بذل مجهود كبير في الاستثمار، وكان يقصد بذلك الدول المتخلفة التي حصلت على استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (19).

وكان شغل الاقتصاديين خلال هذه المرحلة لتحقيق التنمية، يتمثل في وضع خطة واضحة الملامح أيا كان مداها الزمني لتحديد قائمة الأولويات والبدائل المختلفة، ودراسة الطاقات، والموارد المادية للمجتمع من حيث كفايتها، وفعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة وعلى رأسها: النمو الاقتصادي. وهو ما سينعكس حسبهم بوضوح في المتغيرات الاقتصادية التقليدية مثل: الدخل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار وما إلى ذلك.

كما تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي ساد فيها الاعتقاد أن التنمية والنمو مرادفان، أو لنقل مع الاقتصادي ديب كمال في كتابه " أساسيات التنمية المستدامة " أن التنمية والنمو وجهان لعملة واحدة (20)، (تميزت) بالاعتماد على استراتيجية التصنيع باعتبارها وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. ولكن في الحين ذاته تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المرغوب فيه. ومن هذه الاستراتيجيات: (21)

- استراتيجية المعونات الخارجية.

- واستراتيجية التجارة من خلال زيادة الصادرات.

وبالنسبة للمغرب (22)، لم يكن الاستقلال السياسي سنة 1956 إلا مرحلة من مراحل الصراع الاقتصادي الذي تمحور حول إعادة هيكلة الاقتصاد الذي غير بنياته 44 سنة من الاستعمار. وفي هذا الإطار، فيما يتعلق بالاقتصاد الداخلي فقد كان المغرب يواجه تحقيق عدة أهداف من بينها إعادة التوازنات الأساسية للاقتصاد التي تنحصر في الثنائية وتعايش قطاع التصدير وقطاع الاكتفاء الذاتي وهيكلة القطاعات المتفرقة (...). وفيما يتعلق بالعلاقات مع الخارج فقد كان المغرب يتواجد في حالة تبعية اقتصادية ومالية وتقنية وتجارية.

وللقضاء على هذه التبعية وجب خلق اقتصاد وطني مندمج. وقد بدأ المغرب في تحقيق هذه المهمة الصعبة في بداية الستينيات من القرن المنصرم التي عرفت ظهور التخطيط المغربي: مخطط 1960 - 1964 الذي عرف عراقيل في التطبيق بسبب هروب رؤوس الأموال. وتبع هذا المخطط مخططات أخرى نهجت أسلوبا ليبراليا منها: مخطط 1965 - 1967 ومخطط 1968- 1972. وبالرغم من الجهود التي بذلت والمتمثلة في برامج التمويل والاستثمار فإن هذين المخططين لم يحققا الأهداف المنتظرة، بل عرف الاقتصاد المغربي ضعفا في معدلات النمو وارتفاعا في البطالة (...).

نستشف مما تقدم، أن دول الجنوب وجدت نفسها في مأزق التخلف بعد مغادرة الدول المستعمرة لترابها. فأوصت الدول المتقدمة هذه الدول بتطبيق نموذج " روستوف " لتدارك التأخر الاقتصادي وتسريع وثيرة التنمية.

الفقرة الثانية: نموذج " والت روستو" (W.Rostow)

يعد هذا النموذج المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد نماذج التنمية المشهورة في هذه المرحلة من التاريخ. وقد وضع "روستو" نظريته في التنمية في كتابه " النمو الاقتصادي". وهو يرى أن التخلف راجع إلى عوامل كثيرة ومتشابكة، وأن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة. وقد قسم مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل وهي: (23)

1- مرحلة المجتمع التقليدي: الذي يعتمد في بنيانه على وظائف إنتاجية محدودة، مبنية على وسائل قديمة، وذلك بسبب انعدام الإمكانيات التي يتضمنها العلم الحديث، أو عدم تطبيقها بشكل منتظم. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى إنتاجية الفرد. وانخفاض الإنتاجية يجعل هذه المجتمعات تعتمد بشكل كبير على الزراعة والري والحرف اليدوية. كما يتميز المجتمع التقليدي بعدم تطور وسائل الإنتاج، وتمركز السلطة في أيدي ملاك الأراضي.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تتضمن هذه المرحلة المجتمعات التي تعيش في عملية الانتقال من المرحلة البدائية إلى مرحلة تحقيق النمو. وتتميز هذه المرحلة بتوسع نطاق التعليم بالنسبة لبعض أفراد المجتمع، ويبدأ ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار، وظهور دافع الربح كعامل لتشجيع الاستثمار، وبداية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. كما تتميز هذه المرحلة بالاعتماد على القطاع الزراعي في تمويل عملية التنمية، إلى جانب تطور النقل وظهور البنوك وبعض مؤسسات الادخار، وبداية ظهور الصناعات، وارتفاع الاستيراد، بالاعتماد على صادرات المواد الأولية.

3- مرحلة الانطلاق: وهي تعد أهم المراحل في نظرية "روستو ". تتوزع في هذه المرحلة القوى العاملة على قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني، بدلا من تركزها في قطاع واحد. ويرى " روستو " أن الحافز الرئيسي الذي يدفع المجتمع للانطلاق ليس فقط العامل التكنولوجي، وإنما ظهور مجموعة سياسية قوية هدفها الأساسي تطوير الاقتصاد الوطني.

وترتفع حسب " روستو " في هذه المرحلة، نسبة الاستثمار الفعال والادخار من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة من الدخل الوطني. وهذا ما يؤدي إلى التغلب على الضغوط السكانية لأنه مع فرض انخفاض معامل رأس المال في هذه المرحلة، فإن الناتج الفردي الحقيقي سيرتفع.

وتتميز هذه المرحلة كذلك، بحدوث توسع في المشاريع الصناعية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار. كما تنتشر في هذه المرحلة، الأساليب الإنتاجية الحديثة في القطاع الزراعي الذي يعد تطويره شرطا أساسيا للانطلاق الناجح. وتدوم هذه المرحلة من 20 سنة إلى 30 سنة، يتم بعدها انتقال المجتمع إلى المرحلة التالية.

4- مرحلة الاندفاع نحو النضج: تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الانطلاق، وتدوم حوالي 40 سنة. وأهم ما يميزها:

- استثمار من 10 إلى 20 بالمائة من الدخل الوطني. ويرتفع الدخل بمعدل يفوق النمو السكاني.

- زيادة تطبيق التكنولوجية الحديثة، ما يؤدي إلى القدرة على إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

- تطور الصادرات خاصة من السلع الصناعية، وتقليل الواردات.

- نمو قطاعات متنوعة داخل الاقتصاد الوطني، إلى جانب القطاع الرائد الذي ساد مرحلة الانطلاق.

- ثم انخفاض نسبة العمال في القطاع الزراعي إلى حوالي 20 بالمائة.

5- مرحلة الاستهلاك الكبير: يتم الوصول إلى هذه المرحلة في المجتمعات التي اكتمل فيها التطور التقني واستخدام التكنولوجيا. وما يميزها هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، بحيث يصبح أغلبية أفراد المجتمع قادرين

على الحصول على الحاجات الضرورية من مأكل وملبس وسكن، إضافة إلى استهلاك بعض الكماليات. كما تتميز هذه المرحلة بزيادة سكان المدن مقارنة بسكان الأرياف، وزيادة نسبة العاملين في الوظائف الإدارية، والعاملين في الوظائف التي تتطلب مهارة فنية.

لكن، أبانت تطبيقات المفهوم التقليدي للتنمية في جل بلدان الجنوب عن مدى محدوديته.

المطلب الثاني: في محدودية المفهوم التقليدي للتنمية

من تجليات محدودية هذا المفهوم اختزال رواده لمفهوم التنمية في النمو الاقتصادي (الفقرة الأولى). كما أبان واقع حال بلدان الجنوب أن هذا المفهوم هو منتوج للحرب الباردة، والقصد أنه ليس وليد تفكير بيئة بلدان الجنوب (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: المفهوم التقليدي للتنمية، مفهوم اختزالي

بالرغم من انتشار الاعتقاد أن التنمية والنمو الاقتصادي وجهان لعملة واحدة والنمو الاقتصادي والتنمية مرادفان وذلك من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات من القرن العشرين، فإن الدارسين لقضايا التنمية قد انتبهوا اعتمادا على التجارب الواقعية في العالم إلى أن ذلك ليس كافيا إطلاقا لفهم مسألة التنمية، وأنه لا يتجاوز اعتباره مدخلا اقتصاديا لدراسة التنمية أو على الوجه الأصح اتجاها اقتصاديا في

دراسة التنمية. والقصد أن هذا المفهوم الاختزالي للتنمية في النمو الاقتصادي يخص بعض الاقتصاديين الذين كان يتزعمهم " روستو" بدليل أنه كان هناك فريقا آخر يتبنى طرحا مخالفا تماما لطرح هؤلاء، ونذكر من رواده على سبيل المثال لا الحصر الاقتصادي الفرنسي

" فرانسوا بيرو" (François Perroux).

قدم هذا الاقتصادي الفرنسي (بيرو) مفهوما مختلفا تماما عن مفهوم " روستو" ومن معه في الاتجاه الاقتصادي الذي ساد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في كتابه الصادر في 1961 بعنوان " اقتصاد العالم في القرن 20" (24). وسنتطرق في المبحث الموالي إلى هذا المفهوم الذي نعتقد أنه أسس لمفهوم التنمية الشاملة منذ بداية الستينيات من القرن المنصرم.

ولا شك أن من الأسئلة التي يمكن أن نطرحها: لماذا بقي صوت هذا الاتجاه المخالف ل " روستو " خافتا؟

يفيدنا الباحث الاجتماعي المغربي ابراهيم بايزو ببعض عناصر الجواب ومضمونه أنه آنذاك، كان " الإيمان الوثيق بالنمو وفق معدلات ثابتة شرط أساسي يجب على المرء أن يؤمن به إذا أراد المشاركة في النقاشات الدائرة بين خبراء الاقتصاد (...)" (25). وبناء على هذا الإيمان اتخذ الإنسان قرارات وخيمة العواقب سياسيا وتكنولوجيا وبيئيا.

إن المعادلة الرياضية البسيطة " التنمية = النمو الاقتصادي"، تتجاهل قضية توزيع الدخل القومي أو الناتج الوطني بين المواطنين، فالزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج ليست بالضرورة هي التحسين الفعلي في معيشته وتلبية مختلف حاجياته الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من بنية الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، فإنها علاوة على ذلك تعني تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء من جهة والمؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى.

وإذا كان مفهوم النمو الاقتصادي ينصرف إلى التركيز على حجم الإنتاج، وبالتالي نصيب الفرد من هذا الإنتاج دون النظر إلى الكيفية التي زاد بها، فعلى العكس من ذلك فإن مفهوم التنمية بالرغم من تأكيده على أهمية النمو الاقتصادي أي ارتفاع حجم الناتج، فهو يهتم أكثر بما ينتج عن هذا النمو من تغيرات أساسية في البنيات الاقتصادية، بمعنى تغير المساهمة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية في خلق الناتج، فليس كل زيادة في الناتج والدخل تعني تلقائيا تحقيق التنمية، لأن التنمية تكون نتيجة تدخل إرادي من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع

المتغيرات الاقتصادية المختلفة نحو النمو بنسب أسرع وأنسب، وهي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج (26).

من جانب آخر، قبل السبعينيات كان هدف التنمية الاقتصادية هو قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة سنوية ومستديمة في الناتج القومي الإجمالي ولكن هذا المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية والتنمية بصفة عامة لا يعكس مستوى المعيشة والتحسن في رفاهية المجتمع. كما أنه كذلك لا يعكس الفروق في مستويات المعيشة بين السكان، وعدم العدالة في توزيع الدخل (27).

الفقرة الثانية: المفهوم التقليدي للتنمية، منتوج للحرب الباردة

يضعنا الباحث " سيلفي برانل " (Sylvie Brunel) في السياق الذي تمت فيه بلورة المفهوم التقليدي للتنمية والذي تزعم تياره أو اتجاهه " روستو " والأهداف من ذلك في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال التوضيحات التي يقدمها في كتابه " التنمية المستدامة "(le développement durable): (28)

يذهب هذا الباحث إلى أن مفهوم التنمية منتوج للحرب الباردة. والسؤال هو: كيف ذلك؟

يجيب " سيلفي " أنه بعد الحرب العالمية الثانية، طرحت بحدة مسالة مآل الدول التي لم تعرف الثورة الصناعية. وفي هذا الصدد، تطرق الرئيس الأمريكي (Harry Truman) لأول مرة في خطابه عن حالة

" اتحاد يناير 1949 " (Union de janvier 1944) إلى ضرورة تقديم العون الاقتصادي إلى هذه الدول معبرا عنها بتسمية " متخلفة " (29). وكانت هذه المناسبة بذلك أول مرة تم فيها الاستعمال بصفة رسمية لمصطلح: التخلف، في خطاب مازال يعد مرجعيا حيث وضع الأسس لمخطط مارشال من أجل مساعدة أوروبا في إعادة بنائها، وإحداث منظمة حلف الشمال الأطلسي (OTAN) (30) التي تنظم دفاع القارة العجوز تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية (31).

وتتمثل مبررات العون الاقتصادي في الأسباب الأخلاقية أولا، فبالنسبة للغرب يجب مساعدة الدول المتخلفة لتتمكن من مقاومة الفقر وكل مظاهر البؤس وأنواعه. ولكن ثانيا، يجب أن تخدم هذه المساعدات مصالح العالم الحر. والقصد، الإحالة دون ميل الدول المتخلفة إلى اتجاه المعسكر الشرقي/ الشيوعي. ويجب كذلك فتح أسواق جديدة للمقاولات الأمريكية.

وماذا كان يعني المفهوم التقليدي للتنمية بالنسبة للدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؟

كان يعني حسب " سيلفي " أن على الدول المتخلفة أن تتبع الطريق نفسه الذي سلكته الدول الغنية للخروج من مأزق التخلف. كما سيمكنها ذلك من الانتقال من مرحلة الفقر والبؤس بمختلف مظاهره وأنواعه إلى مرحلة المجتمع الاستهلاكي.

وهو ما يعني من جهة، تطبيق ما نظر له الاقتصادي الأمريكي " روستو " في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي/ بيان غير شيوعي" الذي تم نشره في 1960. وقد عرضنا فيما سبق للمراحل الخمس التي نظر لها هذا الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي.

وما يعني من جانب آخر، أنه لا بد أن تطبق الدول المتخلفة نموذج المجتمع الصناعي الغربي الذي يشكل مرجعا عالميا لاستدراك التأخر الذي تعرفه مقارنة بالدول الغنية وتتمكن بالتالي من الالتحاق بها (32). وهنا نستحضر المنظور الليبرالي الذي يعتبر أن التخلف ما هو إلا نتيجة لتخلف/ لتأخر دول الجنوب في التنمية، والذي يمكن تداركه إذا ما طبقت دول الجنوب النموذج الليبرالي الغربي. (le sous-développement est un retard de développement)

لقد تأكدت محدودية المفهوم التقليدي للتنمية بل تجاوزه من خلال ما تقدم من توضيحات، ومن خلال مجموعة من الحقائق التي أثبتها الواقع فيما يتعلق بما سمي بعد الحرب العالمية الثانية بالدول المتخلفة أو بالدول النامية أو بدول العالم الثالث ومنها:

- أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتبنت هذا المفهوم رغم اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية. لكن ذلك لم يخدم التوجهات التنموية في البلدان النامية، حيث أثبت الواقع تجاوزه

لأنه اختزل التنمية والتنمية الاقتصادية في النمو الاقتصادي وترتب عن تطبيقاته تفاقم مظاهر الفقر وانعدام عدالة التوزيع وتفشي البطالة إلى غير ذلك من المعضلات الاجتماعية في الدول المتخلفة.

- من جانب آخر، رأينا فيما تقدم كيف أن بلدا مثل المغرب رغم بذله لجهود كبيرة في سبيل خلق التوازنات للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن مرحلة الاستعمار، وبالرغم من اعتماده للمخططين السالفي الذكر من 1960 إلى 1972، ورغم برامج التمويل والاستثمار فقد عرف الاقتصاد المغربي ضعفا في معدلات النمو وارتفاعا في البطالة.

- ومن جانب آخر، نخلص من خلال ما تقدم به الباحث " سيلفي " إلى أن مفهوم " روستو" للتنمية ومن معه في الاتجاه الاقتصادي ذاته، لم يتم وضعه على مقاس الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا والقصد ليس وليد بيئة دول الجنوب من جهة، ولم يتم وضعه لتحقيق تنمية إنسانية في العالم الثالث من جهة ثانية، وإنما وضع لخدمة اقتصاديات الدول الغربية والإحالة دون ميل دول الجنوب اتجاه المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي آنذاك.

لذلك، يبدو أن ما تقدم وغيره كثير مما أتبته فشل التجارب الاقتصادية في دول الجنوب طيلة مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، أكد بما لا يدعو إلى شك أن المفهوم التقليدي للتنمية

وأن المراحل الخمس للنمو التي نظر لها الاقتصادي الأمريكي" روستو " أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تتطابق مع واقع دول العالم الثالث.

وهو ما فرض تطوير مفهوم التنمية للتمكن من تجاوز الاختلالات الاقتصادية ومعالجة المعضلات الاجتماعية بصفة خاصة في دول الجنوب.

المبحث الثاني

في مفهوم التنمية الشاملة

عند بداية السبعينيات من القرن المنصرم كثرت الانتقادات التي أثارت قضية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد وكذا الجوانب الأخرى التي كان يجب أن تعنى بتنمية الإنسان في بلدان الجنوب. وقد أصبح مفهوم التنمية خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي يشمل الأبعاد الاجتماعية خاصة أو لنقل على الأصح أصبح يهتم بها، بعدما كان يختزلها في جانبها المادي أي النمو الاقتصادي فقط، حيث بدأت التنمية في معالجة مشاكل الفقر وعدم المساواة بين شرائح المجتمع الواحد وذلك من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات الحاجيات والمشاركة الشعبية في إعداد مخطط التنمية وتنفيذها.

نقدم في هذا المبحث بعض تعريفات مفهوم التنمية الشاملة بغية تجميع عناصرها في تعريف واضح. وتقتضي الأمانة البحثية إظهار معالم التأسيس لهذا المفهوم من خلال أعمال باحثين من خارج منظومة مؤسسات " بريتون وودس" (Bretton Woods) (المطلب الأول). ثم نقف عند مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي باعتبارها مرحلة التنمية المفقودة بسبب عجز المفاهيم التي كانت تؤسس للانفتاح الاقتصادي وكذا مفهوم التنمية الشاملة (المطلب الثاني)، (عجزها) عن تهييئ الأرضية الصلبة للسياسات العمومية التي تمكن من إيجاد الحلول

للمعضلات البنيوية لدول العالم الثالث طيلة عشرية الثمانينيات من القرن المنصرم. وهنا نستحضر ما سبق ذكره وهو أن المفهوم ليس كلمة بسيطة، إنه كلمة تحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيرا إطارها اللفظي. ولعلنا نستشف من ذلك أن الانطلاقة الحقيقية للسياسات العمومية والتدابير والإجراءات الناجحة تجد أسسها في الانطلاق من المفاهيم الصحيحة والواقعية للتنمية.

المطلب الأول: في التعريفات ومعالم التأسيس لمفهوم التنمية الشاملة

نقدم في هذا المطلب بعض تعريفات مفاهيم التنمية الشاملة لنخلص من خلال القراءة المتمعنة فيها إلى مفهوم واضح يتضمن أهم عناصرها (الفقرة الأولى). ونلامس بعض جذور التأسيس لهذا المفهوم (في الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: في التعريفات

لقد تعددت تعريفات مفهوم التنمية الشاملة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: التعريف الذي يقدمه الاقتصادي كمال ديب في كتابه " أساسيات التنمية المستدامة " ومضمونه: تهتم التنمية الشاملة بجميع جوانب

المجتمع وحياة أفراده، إذ إنها تسعى إلى ترقية ظروف عيش الأفراد بتحقيق النمو وتوزيعه على المناطق والسكان (33).

وثانيا: التعريف الذي يقدمه الاقتصادي عمر الكتاني وهو وارد في كتابه "التحليل الاقتصادي" ومضمونه: التنمية عملية شاملة، على المدى البعيد، وهي تطال كل النشاطات الإنسانية، وينجم عنها تحولات بنيوية عميقة ودون انقطاع. وهي بذلك آلية مستمرة من التحول وليس وضعا قارا، ثابتا لمجتمع ما في خط تطوري (34).

والتعريف الثالث ل " لترانكس ": التنمية " عملية اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة شعب ليصل إلى مستوى معيشة شعوب البلاد المتقدمة حضاريا، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة ما لم تتضمن الجانبين الاجتماعي والاقتصادي معا في وقت واحد بطريقة متوازنة لكي تتحقق بكليهما الثمرات المنشودة " (35).

وهناك تعريف رابع قدمه الباحث الاجتماعي محمود الكردي في مؤلفه

" اجتماعيات التنمية " وهو التالي: التنمية ضرورة ملحة يسعى كل مجتمع بشري إلى تحقيق درجة منها بشكل يحفزه إلى السعي وراء إنجاز درجة ثانية فثالثة، وهكذا (36).

وتمكن القراءة المتمعنة في هذه التعريفات الأربعة من تحديد مجموعة من العناصر التي نجمعها في المفهوم التالي:

التنمية الشاملة عملية تهتم بجميع جوانب المجتمع وحياة أفراده وتطال كل النشاطات الإنسانية، وذلك على المدى البعيد، بغية رفع مستوى معيشة شعب أي ترقية ظروف عيش أفراد المجتمع بتحقيق النمو وتوزيعه على المناطق والسكان. وينجم عن هذه العملية الشاملة تحولات بنيوية عميقة ومستمرة في الزمن. وهي تبقى غاية يسعى كل مجتمع بشري إلى تحقيقها بشكل متقدم (progressif) عبر الزمن.

وساد في هذه المرحلة نموذج " سيرز " (Seers) الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة في التوزيع حيث إنه يرى أن التنمية في أي دولة تكمن في مدى مكافحة هذا الثلاثي الخطير. ويجزم أنه لا يمكن الحديث عن التنمية في أي دولة تفاقمت فيها هذه المشاكل حتى ولو تضاعف الدخل الوطني ونصيب الفرد فيها (37).

الفقرة الثانية: في جذور التأسيس لمفهوم التنمية الشاملة

إن مفهوم التنمية الشاملة يجد جذوره في المفهوم الذي قدمه الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو" (F.Perroux) في كتابه " اقتصاد القرن العشرين" الصادر في 1961 حيث إن التنمية حسب هذا الاقتصادي تتجاوز تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تركيب (combinaison) يشمل التغيرات/ التحولات العقلية والاجتماعية للسكان والتي تجعلهم قادرين على رفع الناتج الحقيقي بشكل تراكمي ومستدام (38).

وقدم الاقتصادي الفرنسي " روني باسي " (René Passet) في الطبعة الثانية من كتابه " سياسات التنمية " الصادر في 1969 توضيحات وافرة حول الفروق بين مفهوم النمو و مفهوم التنمية عند " بيرو" (Perroux) ومنها: (39)

- لا يمكن فصل التنمية عن التغييرات البنيوية والتي تشكل الإطار (la trame).

- لا يجب خلط مفهوم التنمية ومفهوم النمو الذي يختلف بدوره عن مفهوم التقدم.

لقد وقعت في هذه المرحلة (مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي) قطيعة (rupture) مع التصورات والممارسات " الاقتصادوية والتقنوقراطية " كما سماها " برنار كونت "(Bernard Conte) (40) المترتبة عن المفهوم التقليدي للتنمية وذلك منذ نهاية الستينيات من القرن المنصرم. وبإدماج مفهوم التنمية للبعدين الاجتماعي والإنساني تم إحداث ثورة دلالية حقيقية (révolution sémantique) (41).

وهكذا، فبعدما كان مفهوم التنمية يختزل في تحقيق النمو الاقتصادي أصبح يشمل الحق في التعبير عن القيم الثقافية والحضارية النابعة من التاريخ، وعن الوضعيات الاجتماعية الخاصة بالمجتمعات الصاعدة.

ويتمثل المفهوم الرئيسي للمفهوم الاجتماعي للتنمية في العنصر البشري/ الإنساني بمكوناته المتعددة: القيمية، والنفسية، والحضارية (...). ويتمثل هذا الاهتمام في إعداد الفرد باعتباره كائنا بشريا من حيث تعليمه، وتدريسه، وإكسابه المهارات والخبرات المتعددة الأوجه، فضلا عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعيا وراء تمكين الفرد والجماعة المفترض إعدادهم لذلك، حتى يصبحوا عناصر معضدة ومشجعة لبرامج التنمية على كل المستويات الوطنية والجهوية والمحلية (42).

كما ظهرت في السبعينيات من القرن الماضي، اقتراحات تركزت على: (43)

- ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد.

- وضرورة أن لا تقتصر استراتيجية التنمية الشاملة على الجوانب المادية وإنما يجب أن تتضمن بالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري.

- وضرورة إدماج العنصر البشري في مفهوم التنمية الاقتصادية.

وقد انشق عن تلك الاجتهادات فكرة جديدة سميت ب "البحث عن استراتيجيات التنمية البديلة".

وتقتضي الأمانة العلمية أن نشير إلى أن من أبرز الباحثين المغاربة الذين تبنوا مفهوم التنمية الشاملة في كتاباتهم الاقتصادية، عزيز بلال الذي ارتأى أن فشل النماذج الاقتصادية القياسية ذات التوجه الكلاسيكي أو الكنزي (نسبة إلى الاقتصادي " كاينز") التي تم اعتمادها في الدول المتخلفة، والتي شكلت الأساس في بلورة التصاميم والمخططات الاقتصادية، نجم (الفشل) أساسا عن حقيقتين:(44)

- جهلها للعوامل غير الاقتصادية للتنمية.

- وعدم قدرتها المنهجية والنظرية على أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار.

وقد كان عزيز بلال يقصد بالعوامل غير الاقتصادية للتنمية: العوامل السياسية والايديولوجية والثقافية (45). كما كان يرى أن كل استراتيجية للتنمية توحي بطبيعة الدولة، ولأية غاية سيتم توجيه الفائض الاقتصادي، وما درجة المشاركة الواعية للمنتخبين المباشرين في اتجاه عملية التنمية(46).

وفي هذا الصدد، ذهب الباحث الاجتماعي محمود الكردي إلى أنه فيما يتعلق بدول العالم الثالث فهي لن تحل المشكلات المتراكمة والمعقدة إذا تم توجيه العناية لمشكلة الفقر فقط، لأن مشكلة الفقر المادي بالرغم من أهميتها القصوى فهي نابعة وعاكسة في الوقت نفسه لجوانب اجتماعية ونفسية وحضارية يتحتم على من يتصدى لتشخيص تلك المجتمعات - أملا في علاجها - أن يواجهها. وقد كان هذا الباحث من

أشد المتحمسين إيمانا بفكرة توحد النظرة إلى التنمية، ومحاولة رؤيتها ومعالجتها ككل متكامل. وتتضح رؤيته من خلال طرحه للتنمية بأنها مجالات متعددة لعل أبرزها ثلاثة: المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال السياسي (47).

لكن بالرغم من توفر كل هذا الزخم النظري تعثر تطبيق مفهوم التنمية الشاملة ومفهوم التنمية الداخلية، وكل ما يدخل في هذا النطاق من المفاهيم التي ترى أن الانفتاح على الخارج شكل سببا جوهريا في تخلف مجتمعات العالم الثالث. وتعثر أيضا تطبيق المفاهيم الليبرالية للتنمية في دول الجنوب.

المطلب الثاني: الثمانينيات، عجز مفاهيم التنمية بما فيها مفهوم التنمية الشاملة

لا يمكن للباحث القفز عن حقائق ووقائع عشرية الثمانينيات من القرن الماضي والتي أبانت عن العجز الواضح لكل مفاهيم التنمية التي كانت معتمدة في بلدان الجنوب منذ بداية استقلالها بما فيها مفهوم التنمية الشاملة. عجزها في المساعدة على إيجاد الحلول المناسبة لمعضلات المديونية والفقر والبطالة (...) في جل هذه البلدان، انطلاقا من أن المفهوم - كما سبقت الإشارة في المبحث الأول - ليس كلمة بسيطة، إنه كلمة تحمل من المضامين والمعاني ما يفوق إطارها اللفظي. ويعد تحديده بشكل علمي ودقيق في غاية من الأهمية لأنه يشكل

المنطلق الحقيقي لسن السياسات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية ولاتخاذ التدابير والإجراءات وتحديد الآليات التي تمكن من تنزيله، والقصد تنزيل المفهوم المعتمد من لدن بلد ما أو حكومة ما، في مرحلة معينة ومحددة زمنيا ومكانيا.

فأين يتجلى عجز مفاهيم التنمية المعتمدة من لدن جل بلدان الجنوب في الثمانينيات من القرن المنصرم؟ ذلك ما سنحاول ملامسته (في الفقرة الأولى). وما هي أهم أسباب ذلك؟ (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: في مظاهر عجز المفاهيم

يذهب الاقتصادي الفرنسي " تييري مونتاليو" (Thierry Montalieu) في كتابه " اقتصاد التنمية " إلى أنه يصعب إيجاد مثال للنجاح من بين الدول التي اعتمدت استراتيجية للتنمية مؤسسة على السوق الداخلية باعتبارها اختيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي لا تقف عند حدود النمو الاقتصادي، وإنما تطال الجوانب الاجتماعية والعقلية والمؤسساتية بمفهوم الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو" (F.Perroux). ولعل العنوان الأول البارز لمرحلة الثمانينيات من القرن الماضي حسب " تييري " هو: انحصار استراتيجيات التنمية المعتمدة على الداخل (le blocage des stratégies introverties) (48).

وفيما يتعلق بالطروحات ذات التوجه الليبرالي، فبالرغم من الجهود التي بذلتها مؤسسات " بريتون وودس" (Bretton Woods) والتي حاولت البرهنة على سمو استراتيجات الانفتاح الاقتصادي فإن العديد من دول الجنوب عرفت مجموعة من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية بل تعثر قطار التنمية فيها. ولا يمكن أن يغطي النجاح النسبي، المحدود في الجانب المادي لبعض الدول خاصة في آسيا، المعضلات الاجتماعية العظمى التي عاشتها دول افريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويوضح " تييري" ذلك من خلال الأدلة التالية: (49)

- عدم استقرار أسواق المواد الأولية.

- تدهور شروط التبادل التجاري.

- الركود الاقتصادي.

- ارتفاع معدلات الفوائد في بداية الثمانينيات من القرن الماضي.

وهي وقائع ترتب عنها أشد التأثيرات السلبية على اقتصاديات دول الجنوب. والعنوان الثاني الكبير لمرحلة الثمانينيات من القرن المنصرم هو حسب " تييري" : الانفتاح والصدمات الخارجية (ouverture et chocs extérieurs). وقد كان يتحدث عن دول الجنوب التي دخلت في

مرحلة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتي نجمت عنها معضلة المديونية.

وبرأي الباحث الفرنسي " سيلفي برانل " (Sylvie Brunel)، تعد الثمانينيات من القرن المنصرم، العشرية المفقودة في عملية التنمية، وذلك للاعتبارات الجوهرية التالية علاوة على ما ذكره الباحث " تييري " (50) :

- أزمة المديونية في دول العالم الثالث.

- التبعات الاجتماعية لتطبيق برنامج التقويم الهيكلي (PAS).

- الزيادة المهولة في عدد الفقراء.

- البطالة.

- (...).

فما هي أسباب هذا العجز؟

الفقرة الثانية: بعض أسباب العجز

ما نحاول ملامسته في هذه الفقرة هو رصد بعض أسباب عجز مفاهيم التنمية بما فيها مفهوم التنمية الشاملة التي كانت معتمدة في بلدان الجنوب التي تشكل محور موضوعنا. هذا العجز الذي اتضح بشكل كبير خاصة في الثمانينيات من القرن المنصرم.

بداية دعنا نستحضر أن مفهومي التنمية والتخلف متلازمان، وقد شكلا السبب الرئيسي لظهور علم " اقتصاد التنمية " بعد الحرب العالمية الثانية وهو فرع من فروع علم الاقتصاد ثم بعده علم " اجتماع التنمية " الذي هو فرع من فروع علم الاجتماع، وموضوعهما الأساسي هو: المشاكل البنيوية للتخلف (les problèmes structurels du développement)، أصولها، تشخيصاتها، أسباب التخلف، نماذج التنمية، سياسات التنمية...إلخ، وذلك إدراكا من المنظرين في العلوم الاجتماعية لضرورة الانطلاق من مفاهيم للتنمية وسياسات اقتصادية واجتماعية سليمة للتمكن من تجاوز معضلة التخلف والسير في طريق التنمية.

تمكننا القراءة المتمعنة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لجل دول الجنوب في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من رصد أسباب العجز التالية وغيرها كثير:

أولا: اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، والقصد اختلافها واختلاف أسبابها بين الدول المتقدمة ودول الجنوب.

ثانيا: فرض تطبيق المفهوم التقليدي للتنمية في جل دول الجنوب، في الثمانينيات من القرن الماضي من خلال شروط معلنة أو مضمرة للاستفادة من القروض الخارجية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والأبناك الخاصة، والحال أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في هذه الدول جد متدهورة نظرا لأسباب متعددة، مما ترتب عنه تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وعدم عدالة التوزيع، إلى غير ذلك من المعضلات الاجتماعية التي تفاقمت خاصة مع تطبيق " برنامج التقويم الهيكلي".

ثالثا: رأينا فيما تقدم كيف أن المغرب رغم بذله لجهود كبيرة في سبيل خلق التوازنات للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن مرحلة الاستعمار، وبالرغم من اعتماده لمخططات اقتصادية واجتماعية منذ 1960، ورغم برامج التمويل والاستثمار فقد عرف الاقتصاد المغربي ضعفا في معدلات النمو وارتفاعا في البطالة. وهو ما يعني أن معضلات الثمانينيات من القرن الماضي ليست وليدة هذه العشرية فقط.

رابعا: الصراع السياسي من أجل امتلاك السلطة والحكم، أفضى إلى هدر زمن التنمية واستمرار ظاهرة التخلف في جل بلدان الجنوب. وقد استفحلت ظاهرة التخلف في البلدان ذات الأنظمة الديكتاتورية.

خامسا: إذا كانت مبررات " العون العمومي للتنمية " (APD) لدول الجنوب المستقلة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أخلاقية، حسب زعم أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الدول المتقدمة، إذ يجب مساعدة الدول المتخلفة لتتمكن من مقاومة الفقر وكل مظاهر البؤس وأنواعه. فإن الحقيقة، كما أوضح ذلك الباحث الفرنسي "سيلفي برانل" (Sylvie Brunel) هي أن هذه المساعدات والمعونات

المالية قدمت لتخدم مصالح العالم الحر. والقصد، كما سلف الذكر الإحالة دون ميل الدول المتخلفة إلى اتجاه المعسكر الشرقي/ الشيوعي. كما أنه يجب فتح أسواق جديدة للمقاولات الأمريكية خاصة.(51)

وقد أثار " سيلفي برانل" مسألة تخلي الدول العظمى عن ممثليها، زعماء الديكتاتوريات في افريقيا وأمريكا اللاتينية، فور انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين ومعه انهيار النموذج السوفياتي. وتخلت بذلك عن تقديم " العون العمومي للتنمية " لدول الجنوب المعنية. وشرعت في توجيه هذا " العون " إلى دول أوروبا الشرقية، لاعتبار أساسي حسب "سيلفي برانل" هو أنه لم يعد له فائدة استراتيجية. (l'utilité stratégique) (52).

سادسا: تفيد القراءة المتأنية في الأدبيات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تسجيل أن العولمة في أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والمالي خاصة، تجاوزت مفاهيم التنمية التي سادت منذ الخمسينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. وفي هذا الصدد، يذهب عباس برادة السني المتخصص في الدراسات الدولية للبلدان النامية في كتابه "العولمة الاقتصادية ـ ملامح ـ أبعاد ـ اتجاهات" إلى أن الشمولية المالية حسب المدلول المتعارف حاليا، تتعارض جملة وتفصيلا مع الرؤية التنموية والإنتاجية. وأن الشمولية المالية تنبني على نظام لترحيل الرساميل، لا يخدم أهداف التنمية والإنتاج، ولا يحقق التعاون،

ولا يعمل بشكل من الأشكال على تقريب الفوارق بين الشمال والجنوب.(53)

كما أن الشمولية المالية بهذا المعنى أيضا ظهرت بحلول مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أي في الوقت نفسه الذي فرضت فيه سياسة التقويم الهيكلي (PAS) على معظم دول الجنوب من لدن المؤسسات المالية الدولية والجهات التي تقف وراءها، مع ما كان لتلك السياسات من سلبيات ومن عواقب وخيمة على حياة الأغلبية الساحقة لسكان المعمور (54).

ويتضح تدهور اقتصاد الأقطار النامية وترسيخ تبعيتها الناجمين عن تبني مفاهيم للتنمية لا تتناسب مع واقعها من خلال:

أولا: ما قدمه " ويليام لو مباردي " (William Lombardi) من معطيات في إحدى مقالاته، وهي التالية: (55)

في 1985، قدر صندوق النقد الدولي نسبة المديونية الخارجية علاقة بالناتج الوطني الخام (PNB) للقارات والدول التالية، كالآتي:

القارة أو الدولة	النسبة علاقة بالناتج الوطني الخام
- أمريكا اللاتينية.	%46
- افريقيا	%60
- الكوت ديفوار	%79
- نيجيريا	%69
- الزاييز	%82
- (...)	

المرجع: R.William Lombardi/ مجلة " الأساس " (al asas)/ عدد 73 / 1986

وثانيا: من خلال ما يوضحه بإسهاب الاقتصادي المغربي فتح الله ولعلو في كتابه الصادر مؤخرا " نحن والعولمة - جواب الجنوب ". ومما جاء فيه:(56)

إذا كانت المداخيل قد تزايدت بجلاء في البلدان الصناعية الآسيوية الجديدة والأقطار النفطية منذ السبعينيات، فعلى العكس من ذلك، تراجع أداء اقتصاديات ما كان يعرف بالعالم الثالث خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات.

كانت جل هذه البلدان غارقة في المديونية بفعل تدهور معدلات التبادل خاصة في افريقيا، حيث تفاقمت مخلفات تلك الظاهرة منذ حصول أقطار القارة السمراء على استقلالها. فتدهور معدلات التبادل هو الذي أدخل

بلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط، في وضع متـأزم يتسم بتعاظم العجزين التوءمين (الموازنات الوطنية والمدفوعات الخارجية)، وفي الاستدانة المفرطة. فوجدت تلك الدول نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونـها وإقرار سياسة ضبط مالية صارمة، مع كل مخلفاتها المتعددة، من احتقان اجتماعي وتفاقم للفقر واتساع الفجوة مع البلدان المتقدمة.

طرحت إشكالية المديونية لأول مرة في بداية السبعينيات عند كبريات البلدان النامية في كل من أندونيسيا والهند وباكستان والمكسيك. لكن الصدمة النفطية الثانية (1979)، هي التي ساعدت على التسلق لمديونية بلدان العالم الثالث غير النفطية، بسبب عجز مبادلاتها التجارية من جهة، وارتفاع ديونـها التي كانت تغذيها في غالب الأحيان فوائض مالية البلدان النفطية التي كانت تدار في الأسواق المالية من جهة ثانية.

ما تقدم وغيره مما يوضحه الاقتصادي فتح الله ولعلو في كتابه المشار إليه أعلاه بصدد تدهور اقتصاديات دول الجنوب في الثمانينيات بصفة خاصة، يجعلنا نستحضر تصريحات العديد من رؤساء الدول خاصة في أمريكا اللاتينية (المكسيك والأرجنتين...) بعدم قدرة بلدانـها على تسديد الديون الخارجية وخدماتها. وقد جاء في إنذار الرئيس الجديد آنذاك لدولة " البيرو" بمناسبة الجمع العام الأربعين للأمم المتحدة، أن عجز بلاده يرجع بالدرجة الأولى إلى القواعد الخاطئة التي كان يتبناها الاقتصاد العالمي(57).

إن ما ظهر من تجليات وأسباب لعجز مفاهيم التنمية ومنها مفهوم التنمية الشاملة، وانعكاسات ذلك على اقتصاديات دول الجنوب ومجتمعاتها والتي تجسدت من خلال تراكم المديونية الدولية وفوائدها والارتفاع المهول للفاتورة الاجتماعية في جل هذه الدول التي أعلنت العديد منها عن عجزها عن تسديد ديونها تجاه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذا تجاه البنوك الخاصة التي كانت تبحث عن سبيل لتوظيف أموالها فأثقلت كاهل الدول النامية بالقروض، دفع الأمم المتحدة والمنظرين من مختلف المشارب الفكرية والباحثين الأكاديميين والمؤسسات البحثية والمالية والمنظمات غير الحكومية إلى البحث الحثيث في سبيل تطوير مفهوم التنمية. وقد ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، سنركز على مفهومين بارزين منها:

- مفهوم التنمية البشرية.

- ومفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثالث

في مفهوم التنمية البشرية

ترتبط الخاصية المركزية لمفهوم التنمية البشرية في مستواها النظري، بالإسهامات العلمية لمجموعة من الباحثين والمفكرين من أمثال عالم الاقتصاد " أمارتيا صن"(Amartya Sen). وفي مستواها الإجرائي، باعتماد هذا المصطلح باعتباره مقاربة مرجعية مؤطرة للتصور الأممي المعاصر في مجال الدفع بشروط تحقيق التنمية البشرية.

سنلامس في هذا المبحث، معنى ومضمون مفهوم التنمية البشرية ونحاول من خلال القراءة المتمعنة في مجموعة من التعريفات المقدمة بهذا الصدد أن نستنتج مفهوما تجميعيا لأهم عناصر مفهوم التنمية البشرية (الفقرة الأولى). وسنلامس قياس مؤشر التنمية البشرية (في الفقرة الثانية). كما سنتطرق إلى بعض نقائص مؤشر التنمية البشرية (في الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: في المعنى والمضمون

يهتم مفهوم التنمية البشرية بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع (58). وهو يقوم في منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1991 على: " أن البشر هم

الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر" (59).

وقد عرفها تقرير التنمية البشرية (PNUD) في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وبالضبط في1991، بأنها: (60)

- عملية توسيع لخبرات الناس بزيادة القدرات البشرية.

- عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المستمر لرفاهية الناس.

- أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية، وأن يكونوا مزودين بالمعرفة.

- وأن يكون بإمكانهم الحصول على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وجاء في مفهوم التنمية البشرية بناء على " معجم مصطلحات التنمية البشرية" للباحث حسام الدين جاد الرب: (61)

يعد الناس الثروة الحقيقية للأمم، وتعد المهمة الأساسية للتنمية خلق بيئة مواتية للناس لتوسيع خياراتهم. وتتمثل الخيارات الرئيسية في أن يتمتع الناس بحياة صحية مديدة، وأن يتمتعوا بحق الوصول إلى العلم، وأن يتمكنوا من العيش بمسكن لائق. وهناك خيارات أخرى تتضمن الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان والاحترام الذاتي وهو ما أطلق عليه " آدم سميت " القدرة على الاختلاط مع الآخرين دون الشعور

بالخجل من الظهور أمام الناس، وأن يتمتعوا بمستوى معيشي لائق. فإذا لم تتحقق الخيارات الأساسية فإن عدة اختيارات ستبقى ببساطة غير متاحة وتبقى فرصا بعيدة عن المتناول. إلا أن التنمية البشرية تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تتراوح مجالات الاختيار الجوهرية التي يثمنها الناس كثيرا بين الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتيح الإبداع والإنتاج والتمتع باحترام الذات بالإضافة إلى التمكن والشعور بالانتماء إلى الجماعة.

إن قراءة متمعنة فيما تقدم من مفاهيم بغية استنتاج مفهوم يتضمن أغلب العناصر التي تشكل مفهوم التنمية البشرية، مع الإشارة إلى أن الباحث سيلاحظ أن جل الأبحاث والمقالات الأكاديمية تقدم تعريفات لهذا المفهوم تشرح بعضها البعض وإن اختلفت الصيغ، تمكن من تسجيل ما يلي:

حسب التعريف الأول يهتم مفهوم التنمية البشرية بثلاثة أمور:

أولها: دعم قدرات الفرد. وهنا يتبادر إلى ذهن الباحث السؤال التالي: كيف يتأتى ذلك؟

وثانيها: قياس مستوى معيشة الفرد/ الإنسان/ المواطن(ة). وهنا التساؤل عن كيفية قياس هذا المستوى لأن القياس يتم من خلال عمليات مضبوطة علميا تعطينا أرقاما ونسبا مئوية، بمعنى أن القياس يكون كميا (mesure quantitative).

وثالثها: تحسين أوضاع الفرد/ الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. وبناء على ما تقدم، نفهم أن هذا التحسين لا ينحصر في تحسن وضعه المادي/ الكمي المتعلق بتحسين مستوى المعيشة وإنما يتعلق الأمر بتحسن أوضاع الناس كيفيا (qualitativement).

وتفيد القراءة المتأملة في التعريف الثاني لمفهوم التنمية البشرية:

أن الأمم المتحدة تقر بأن التنمية هي عملية توسيع الاختيارات البشرية. ويحيلنا هذا المفهوم المركز والعميق الدلالات على مفهوم التنمية عند عالم الاقتصاد " أمارتيا صن " والذي يشكل المفهوم المحوري/ المركزي لأطروحته بعنوان " التنمية حرية " التي مكنته من جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لسنة 1998 (62).

وتفرض علينا مسؤولية البحث التذكير بأطروحة في السياق ذاته سابقة لأطروحة " أمارتيا صن" وهي لعالم الاقتصاد " تيودور تشلتز" (Theodore W.Schultz) بعنوان " لا ثروة إلا الإنسان/ الاستثمار البشري وجودة الساكنة". وقد مكنته هذه الأطروحة من جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية سنة 1979. وقد أشار هذا العالم في تقديمه لهذه الأطروحة والتي تضمنها كتابه (Il n'est de richesse que d'Hommes. Investissement humain et qualité de la population)(63) إلى أن محورها الرئيسي هو: أن الاستثمارات في

الإنسان وفي المعرفة هي التي تحدد جزءا كبيرا من التوقعات المستقبلية للبشرية.

وبالرجوع إلى التعريف المدرج في تقرير التنمية البشرية (PNUD) السالف ذكره، نجد أنه يتضمن توضيحا لعناصر التنمية البشرية حيث عرفها بأنها عملية توسيع لخيارات الناس بزيادة القدرات البشرية. وهي عملية متكاملة بمعنى أن التنمية كل لا يتجزأ تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويوضح هذا المفهوم الهدف من التنمية البشرية وهو: تحقيق التحسن المستمر لرفاهية الإنسان في المجتمع، وأن يكون في صحة جيدة، وأن يعيش حياة طويلة. ويتضح أن المقصود بتحسين أوضاعه هو تحسين مستواه المعرفي والمعلوماتي والثقافي. كما يتضمن هذا التعريف إشارة واضحة إلى أن يحيا الإنسان بكرامة.

ويبدو أن الباحث حسام الدين قد استجمع في التعريف الذي ضمنه بمؤلفه " معجم مصطلحات التنمية البشرية " السالف الذكر، أهم مضامين تعريف مفهوم التنمية البشرية، بحيث مما جاء فيه أن هناك خيارات رئيسية يجب أن تحققها التنمية البشرية في أي مجتمع، وخيارات أخرى.

تتمثل الخيارات الرئيسية في أن يتمتع الناس بصحة جيدة، وأن يتمتعوا بحق الوصول إلى العلم. وهنا إشارة واضحة إلى الحق في

المعلومة والمعرفة الذي شكل محور تقرير الأمم المتحدة في 1986 (64). وأن يتمكنوا من العيش بمسكن لائق، وفي ذلك توصية واضحة إلى الدول والحكومات مفادها محاربة السكن غير اللائق وتمكين الفقراء وذوي الدخل المحدود وكل الفئات الهشة في دول الجنوب من سكن يضمن الحد الأدنى من شروط الكرامة الإنسانية.

وتتمثل الخيارات الثانية (الأخرى بتعبير الباحث حسام الدين) في ضمان حقوق الإنسان، والحريات العامة في كل مجتمع ومنها الحريات السياسية وحرية التعبير والرأي والتفكير. كما يجب تمكين الفرد من فرص الإبداع والإنتاج الفكري والتمتع باحترام الذات...إلخ. وهنا نستحضر الأسس الثلاثة التي ارتكزت عليها النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر وهي: الفردانية.، والمادية.، والتقدم. ويتحقق التقدم من خلال البحث العلمي المكثف والاختراع والابتكار، وحرية الصحافة، والإبداع، والمسرح والسينما والشعر والقصة والرواية (...). وهي كلها وغيرها لن تتحقق إلا إذا توفرت الحريات العامة.

نستنتج انطلاقا مما تقدم أن مفهوم التنمية البشرية يستمد مضمونه من مفهوم التنمية عند " أمارتيا صن" وهو: التنمية البشرية عملية توسيع في الحريات والقدرات الموضوعية للناس في التعليم وفي الصحة وفي السياسة وفي الاقتصاد وفي البحوث العلمية...إلخ (65).

وهو ما يعني أن التنمية البشرية تتضمن جوانب كمية وجوانب كيفية. والسؤال هو: كيف نقيس التنمية البشرية؟

الفقرة الثانية: في قياس مؤشر التنمية البشرية

نجد في التقرير الأول حول التنمية البشرية لسنة 1990 الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) مؤشرا مركبا: مؤشر التنمية البشرية (IDH). وذلك في محاولة لتقديم مقياس متكامل لمتوسط العمر المتوقع، والتعليم، والدخل. ويعد هذا المؤشر قفزة نوعية في طريق قياس التنمية خلال العقود الماضية.

وقد سجل أحد الباحثين أن موقف البنك الدولي من مساندة النمو الاقتصادي الكمي باعتباره هدفا للتنمية الاقتصادية خلال الثمانينيات من القرن المنصرم عندما أعلن في تقريره عن التنمية في العالم عام 1991 أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة والذي يتطلب ليس فقط دخولا عالية ولكن أيضا: (66)

- تعليما جيدا.

- ومستويات عالية من الصحة والتغذية.

- وفقرا أقل.

- وبيئة نظيفة.

- وعدالة في الفرص.

- وحرية أكثر للأفراد.

- وحياة ثقافية غنية.

يوفر مؤشر التنمية البشرية (IDH) نظرة حقيقية متعددة الأبعاد حول الفوارق في التنمية، انطلاقا من الأخذ بعين الاعتبار أن الحاجيات الأساسية للإنسان تتلخص في ثلاثة متغيرات أساسية، وقد أضاف إليها الباحث المغربي في علم الاجتماع ابراهيم بايزو متغيرا رابعا ونقدمها مجتمعة (أي المتغيرات الأربع) التي يعتمدها مؤشر التنمية البشرية في قياس التنمية البشرية في بلد ما، كالتالي:(67)

- العمر المتوقع عند الميلاد وذلك ليمثل بعد الحياة الطويلة والصحية. وهو هنا يوضح ما يعبر عنه بالأمل في الحياة (l'espérance de vie).

- نسبة البالغين الملمين بالقراءة ليمثل إلى جانب المتغير الموالي بعد المعرفة.

- مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية الذي يكمل المتغير السابق في تمثيل البعد المعرفي. (l'éducation)

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ليكون مؤشرا بديلا يمثل المطلوب لمستوى معيشي لائق. وهو ما يمكننا التعبير عنه بالدخل الحقيقي الفردي (le revenu réel par tète).

وبناء على ذلك، يمكن مؤشر التنمية البشرية من قياس المسافة التي تفصل كل بلد عن القيم العليا المحققة في العالم.

لكن، بالرغم من أن مؤشر التنمية البشرية (IDH) مؤشر هام خاصة أنه استطاع أن يسد فراغا كبيرا، فإن له نقائص حسب الباحثين المختصين في علوم الاقتصاد والاجتماع.

الفقرة الثالثة: في نقائص مؤشر التنمية البشرية

لم يسلم هذا المؤشر الذي يقدم صورة رقمية حيث تتراوح قيمته بين العدد "0" والعدد "1"، والذي استعمله برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) من أجل تقدير درجة اختلاف وثيرة التقدم في التنمية من بلد إلى آخر حيث كلما اقترب هذا العدد من (1) وابتعد عن (0) كلما كان مستوى التنمية مرتفعا في البلد المعني، (لم يسلم) من نقائص مست جوهره كتلك التي توقف عندها التقرير العربي للتنمية الإنسانية لعام 2002 والتي تتلخص فيما يلي: (68)

- تركيز مؤشر التنمية البشرية (IDH) على الأبعاد أو لنقل على المكونات الثلاثة الأساسية التي يعتمدها في حسابه الرقمي وهي للتذكير: أمل الحياة.، والتربية.، والدخل، يجعله يعجز عن الإحاطة بالأبعاد المهمة الأخرى للتنمية البشرية. وبالنتيجة، لا يعد برأي بعض الباحثين ومنهم ابراهيم بايزو مؤشرا شاملا لها.

- بما أن هذا المؤشر مركب من نتائج التنمية على المدى البعيد، فإنه ليس باستطاعته أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو أن يقيس الإنجازات الإنسانية في الأجل القصير.

- مؤشر التنمية البشرية هو مقياس متوسط، وبالتالي فإنه يخفي سلسلة من التفاوتات بين البلدان. والدليل عن ذلك، يمكن أن تؤدي تجزئة هذا المؤشر (IDH) من حيث النوع والمناطق وأعراف المجموعات الإثنية إلى إظهار المجالات التي تمس الحاجة إلى العمل فيها، وهو ما تخفيه المتوسطات.

- لا يدخل الدخل في مؤشر التنمية البشرية باعتباره هدفا بل لدلالاته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

إن هذه النقائص التي أشار إليها الباحث الاجتماعي ابراهيم بايزو في كتابه" التنمية مشاركة..." جعلت حسبه مؤشر التنمية البشرية، على الرغم من قوته، غير قادر على الإحاطة بمختلف المعلومات الكمية للتنمية الإنسانية/ البشرية. وبالتالي، لا بد من استكماله بمؤشرات أخرى مفيدة من أجل أن نحصل على رؤية شاملة، وهذا ما يتيحه مؤشر التنمية البشرية/ الإنسانية كما يرى ذلك ابراهيم بايزو الذي خصص حيزا هاما لشرح ذلك في كتابه السالف الذكر.

ونعتقد أن المهم ليس هو التعبيرات حيث إن هناك فريق من الباحثين يلح على استعمال تعبير" التنمية الإنسانية " وهناك فريق ثان

يرى أن " التنمية البشرية " هو التعبير الأصح، وإنما هو التطبيقات والنتائج على أرض الواقع حتى لا نسقط فيما يسميه اقتصاديو التنمية ب (La querelle des mots) والقصد الخلاف (وليس الاختلاف) والنزاع حول الكلمات.

كما نشير بهذه المناسبة إلى أنه إذا كان بعض الباحثين يرون أن مؤشر التنمية البشرية (IDH) عاجز عن الإحاطة بالجانب الكيفي من التنمية، انطلاقا من أن للتنمية جانب كمي/ مادي يقاس بالأرقام والنسب المئوية وغيرها من المقاييس المادية، وجانب كيفي يتمثل في الأبعاد الحقوقية والسياسية والتعبيرية...إلخ. فإن هناك سبيلا آخر اعتمدته دول متقدمة مثل كندا لقياس ما هو كيفي في الوقت الذي تكون فيه المشاريع التنموية في طور الإنجاز، خاصة حينما يتعلق الأمر بالتنمية على المستوى الترابي. وهو يتثمل في ما يسمى بنمط " التدبير المبني على النتائج " الذي يمكن من قياس جودة الخدمات من خلال ما يسمى ب " مؤشر جودة الخدمات" وهو يتراوح بين العدد "1" والعدد "5": (1) يعني أن الحالة سيئة و (5) يعني أن الحالة ممتازة (69). وفي مثال ثان: تأكيد القبول بشيء أو عدم رضا الساكنة المحلية عن سياسة عمومية محلية أو مشروع معين (...) من خلال مؤشرات من قبيل:

" مقبول ".، أو " غير مقبول ".، أو " لا أعرف" وهكذا. وبطبيعة الحالة يتم اللجوء إلى استطلاعات الرأي وملء الاستمارات وغيرها من

البيانات التي تساعد على استنتاج ما يجب استنتاجه واتخاذ القرارات السليمة.

لكن بالرغم من قوة مؤشر التنمية البشرية، كما أفصح عن ذلك العديد من الباحثين في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، ستتأكد محدودية مفهوم التنمية البشرية مع استحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور البيئي وتلوث للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفينة والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وهو ما دفع إلى بذل الجهود من لدن الأمم المتحدة وعقد مجموعة من القمم للبحث في محدودية منظومة التنمية البشرية. وقد تأكدت حتمية تطوير مفهوم التنمية والانتقال إلى مفهوم جديد لتدشين مرحلة جديدة لرفع تحديات التنمية التي تتفاقم مع تطور التكنولوجيا وازدياد مخاطر البيئة وازدياد حاجيات الإنسان.

وكانت النتيجة اعتماد مفهوم جديد: مفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الرابع

في مفهوم التنمية المستدامة

يعد صدور تقرير لجنة " براندتلاند" (Brundtland) الصادر في 1987 هو الميلاد الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، بالرغم من أن جذور هذا المفهوم ترجع إلى ما قبل هذا التاريخ بعدة سنوات. فما مفهوم التنمية المستدامة؟ وما معنى الاستدامة؟ (الفقرة الأولى). وماهي مظاهر تطوره مقارنة بما سبقه من مفهوم والقصد هنا مفهوم التنمية البشرية؟ وأية انتقادات وملاحظات موجهة لمفهوم التنمية المستدامة؟ (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف مفهوم التنمية المستدامة ومعنى الاستدامة

أولا: في التعريف

إن التعريف الأكثر تداولا في الأوساط الأكاديمية وغيرها هو الذي ورد في التقرير المشار إليه أعلاه (تقرير براندتلاند)، ومضمونه: تعني التنمية المستدامة بذل مختلف الجهود من أجل الاستجابة لحاجيات الأجيال الحاضرة، دون المساس بالقدرة على إشباع حاجيات الأجيال القادمة(70).

يشكل هذا التعريف بالنسبة للباحث الفرنسي " سيلفي برانل " (Sylvie Brunel) مؤلف الكتاب السالف الذكر "التنمية المستدامة"

(le développement durable)، برنامج عمل، أكثر منه تعريفا للتنمية المستدامة. وبرأيه، يعد فهم معنى التنمية المستدامة ضرورة، لأنه أصبح مرجعية أساسية للسياسات الوطنية والدولية. ويتكون تعبير " التنمية المستدامة " من كلمتين: " التنمية " و " الاستدامة ".

وإذا كنا قد تطرقنا فيما تقدم إلى المفهوم العام للتنمية، والمفهوم التقليدي للتنمية، ومفهوم التنمية الشاملة، ومفهوم التنمية البشرية، وحاولنا ملامسة الإجابة على سؤالين: كيف؟ ولماذا؟ تطور مفهوم التنمية عبر مراحل تاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن كل إشكالية التنمية تتمحور حول معنى" الاستدامة ".

ثانيا: في معنى الاستدامة

بالنسبة للباحث " سيلفي برانل" يرتبط تحليل الاستدامة بشرط

" الموارد". وهو ما يسميه الاقتصاديون ب " الرأسمال "، الرأسمال الذي تتوفر عليه المجتمعات الإنسانية والذي يمكن أن يكون "طبيعيا " (الموارد الطبيعية التي تتجدد أو لا تتجدد مثل: الماء، التربة، الفحم، البترول...إلخ).، أو الرأسمال المادي للبنيات والسلع المنتجة.، أو الرأسمال المالي.، أو الرأسمال البشري للكفاءات والمؤهلات، أو الرأسمال الاجتماعي للشبكات والعلاقات (71).

ونستنتج من خلال القراءة المتمعنة في عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة أنها تركز في مجملها على ما يلي:

1- التنمية بمفهومها العام الرامي إلى تحسين ظروف عيش العنصر البشري في مجتمع سليم وترقيته إلى ما هو أحسن تدريجيا.

وبهذا الصدد، يبدو أنه لفهم مضامين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة، لا بد من استحضار المفهوم العام للتنمية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 4 دجنبر 1986، وتضمنه إعلانها عن الحق في التنمية وهو:

" التنمية باعتبارها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاه جميع الأفراد والشعوب، على أساس مشاركتهم في التنمية والتوزيع العادل لفوائدها" (72).

2- الديمومة أو الاستدامة: علاوة على ما تقدم حول معنى الاستدامة، فإن مختلف التعريفات أدرجت عامل الزمن في تعريف التنمية المستدامة التي تعدت مرحلة الحالة الثابتة إلى مرحلة الحركية الدائمة نحو المستقبل حيث أصبح مستقبل الأجيال الصاعدة والقادمة مستحضرا بقوة في مفهوم التنمية من خلال ربطه بشرط الاستدامة والتي تعني العمل المستمر وعدم انقطاع الجهود التي تبذل في سبيل تحسين واقع الشعوب والأفراد، وتضمن مشاركتهم الفعلية والفعالة في بلورة وإعداد البرامج والمشاريع التنموية منذ أن تكون فكرة إلى أن تصبح مشاريع أو برامج يلمسها المواطن(ة) البسيط(ة) على أرض الواقع.

3- العدالة والإنصاف: ركزت التعريفات على حق استغلال الموارد من لدن الأجيال الحالية دون إغفال حق الأجيال القادمة وهذا يكرس مبدأ مهما في توزيع الموارد.

4- الدعائم: تبين التعريفات المختلفة أن التنمية المستدامة لا تخص جانبا واحدا فقط ولكنها تشمل جوانب متكاملة ومترابطة فيما بينها ومن أهمها: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تهم كل الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وبصدد ما تقدم، لا يخفي الباحث الاقتصادي ديب كمال ميله إلى التعريف الذي يمنحنا - برأيه - صورة واضحة حول التنمية المستدامة. وهو التعريف التالي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) المنشور في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992: (73)

" هي عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا، وإيكولوجيا مستدامة ".

وحسب هذا الاقتصادي، لا يمنع كل هذا من إعطاء تعريف شامل ومناسب لوصف التنمية المستدامة وهو: (74)

التنمية المستدامة "عملية استغلال الموارد المتاحة، بطريقة عقلانية لأنها تتصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا ورفاهيتنا دون المساس بسلامة البيئة وتوازنها مع المحافظة على حق

الأجيال القادمة في استغلال الموارد نفسها والعيش في البيئة السليمة والنقية نفسها".

ولتوضيح هذا التعريف يذهب الباحث ديب كمال إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على ستة مرتكزات التالية: (75)

1-الدمج: دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.

2- مشاركة المجتمع: لا يمكن تحقيق الاستدامة أو تحقيق أي تقدم نحوها دون مشاركة ودعم المجتمع بمختلف شرائحه.

3- سلوك وقائي: لمنع وقوع أضرار بيئية وتدهور البيئة بصفة عامة.

4- العدالة بين الأجيال: الإنصاف والمساواة في الفرص بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

5- تحسن متواصل: إن الوضع البيئي المتدهور يلزمنا باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المتواصل.

6- سلامة بيئية: العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

نخلص من خلال ما تقدم وذلك علاقة بمرتكزات التنمية المستدامة إلى ما يلي:

تنبني التنمية المستدامة على المفهوم العام للتنمية. وهي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية نظرا لتكامل هذه الجوانب فيما بينها. ويعد التدبير التشاركي بين كل الفاعلين ترابيا سواء على المستوى الوطني أو المحلي - أو هكذا ينبغي أن يكون - آلية فعالة لتحقيق غاية التنمية المستدامة وهي تنمية الإنسان فردا ومجتمعا وارتقائه إلى المستوى الأفضل في الحياة.

وإجمالا، لا يمكن للتنمية المستدامة أن تحصل على المدى البعيد، إلا إذا تحقق التوفيق بين ثلاثة جوانب لا يمكن فصلها عن بعضها البعض: (76)

- **احترام البيئة.**
- **الإنصاف والعدالة الاجتماعية.**
- **المردودية الاقتصادية.**

الفقرة الثانية: في مظاهر تطور مفهوم التنمية المستدامة والانتقادات الموجهة إليه

أولا: في المظاهر

بناء على ما تقدم، نلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن مفهوم التنمية البشرية السابق له، وبذلك يعد الأول (مفهوم التنمية

المستدامة) متطورا مقارنة بالثاني. ونوضح ذلك من خلال البيان التالي:

مفهوم التنمية البشرية: مكونات مؤشر التنمية البشرية (IDH):	مكونات مفهوم التنمية المستدامة:
1-أمل الحياة عند الولادة. 2- التربية. 3- الدخل/ الناتج الوطني أو الفردي.	1-الحفاظ على البيئة وحمايتها. 2-الحفاظ على الموارد المختلفة (الطبيعية، المالية، البشرية...) 3-التقليل من الاختلاف في مستويات الحياة بين شرائح المجتمع. 4-الاكتفاء الذاتي لدى المجتمعات المحلية. 5- نقل المعرفة والثروات من جيل إلى جيل. 6- المردودية الاقتصادية.

ملاحظة: قمنا بتجميع المعطيات في هذا البيان لنوضح كيف أن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن مفهوم التنمية البشرية السابق له.

تعني التنمية المستدامة كما سبق التوضيح من خلال التعريفات السابقة وكما يتضح في البيان الذي نقترحه أعلاه، تحسين حياة الأفراد والمجتمعات من خلال الجهود التي تبذلها الدول والحكومات في كل جوانب الحياة البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية (...). وتحسين الحياة لا يعني فقط تحسين الدخل الفردي أو الوطني وهو ما يعبر عنه في الاقتصاد بالزيادة في الناتج الوطني أو الفردي من خلال رفع وثيرة الإنتاج عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة وعن طريق الرفع من مردودية الإنتاج (المفهوم التقليدي/ الاختزالي للتنمية). وإنما يجب أن يتأتى هذا التحسين أيضا من خلال التربية والتعليم النافعين للفرد والمجتمع.

ولا يمكن الحديث عن تحقيق التنمية المستدامة في غياب العدالة الاجتماعية والإنصاف (l'équitabilité). وهنا الإشارة إلى التوزيع العادل للثروات والفوائد داخل المجتمع الواحد، والتقليل من حدة الفوارق الفاحشة في دخول (من الدخل) شرائح المجتمع أفرادا وجماعات.

ونستحضر بالمناسبة، إذا كان يمكن تحقيق نمو اقتصادي بدون تنمية وهو ما نلاحظه في العديد من المجتمعات، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون نمو اقتصادي كاف. إن مفهوم التنمية المستدامة يشمل البيئة والعقليات والثقافة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(...). وهوما يعني أنه مفهوم متطور جدا مقارنة بما سبقه من مفاهيم. وهو ما يعني كذلك أن مفهوم التنمية عامة ليس ثابتا، فهو

يتطور في كل مجتمع ويتطور عالميا عبر المراحل التاريخية في ضوء المستجدات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والرقمية كما هو الحال الآن. ولا شك، أن غدا سيتم استحداث مفهوم آخر أكثر تطورا.

ثانيا: ملاحظات وانتقادات

ساهمت المنظمات غير الحكومية (ONG) بقدر كبير جدا في نشر بل في فرض مفهوم التنمية المستدامة، إلى درجة أن الدول والمقاولات أصبحت تستحضره بقوة عند محاولة تطبيق نماذج جديدة للإنتاج والاستهلاك.

وفي هذا الصدد، يتساءل (Sylvie Bunel) في كتابه " le développement durable ": هل أصبحت التنمية المستدامة بمثابة مكون أساسي في السياسات العمومية كأنها إجراءات خاصة؟

ويجيب عن هذا السؤال موضحا أن الكل أصبح يستعمل " التنمية المستدامة " في تصريحاته وتعبيراته للدفاع عن المصالح التي يصبو إلى تحقيقها . والقصد، استعمال هذا التعبير في الإشهار من لدن المقاولات، ومن لدن الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية، ومن طرف مانحي المساعدات المالية، إلخ. والنتيجة، غموض وضبابية مفهوم التنمية المستدامة. مما جعله يصبح مثل " كيس يجمع فيه كل شيء " (un fourre-tout)، خاص بما يسمى ب "les 3 M".

ويقصد بذلك الثلاث معضلات التالية التي تبدأ أسماؤها بحرف (M) في اللغة الفرنسية. وما يهمنا هو مضامينها: (77)

- التهديدات (Menaces) التي تثقل كاهل كوكب الأرض، من جراء التغيرات المناخية وتلوث المياه والهواء والتسحر(...). ويتعلق الأمر هنا بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

- بؤس الإنسانية (Misères) (وقد استعمل المؤلف هذه الكلمة بصيغة الجمع) ويقصد بذلك البؤس بمختلف مظاهره وأنواعه: استمرار الفقر، توسع رقعة عدم المساواة، سوء التغذية، قلة الماء الصالح للشرب (...). وهو ما يشكل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

- نقائص (Manques) الحكامة العالمية: عدم عدالة العلاقات الدولية خاصة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة، وصعوبة وضع تقنينات وقواعد وضوابط تمكن من تنزيل التنمية المستدامة. وتمكن من احترام مضامين الاتفاقيات والمعاهدات الموجودة (...). ويتعلق الأمر هنا بالبعد الاقتصادي وسياسة التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يرى الباحث " سيلفي برانل" أن تعداد هذه المعضلات يجعلنا نرسم صورة قاتمة على مستقبل التنمية المستدامة، التي ستبقى مجرد "إتوبيا" (utopie) في عدة ميادين. وقد أدى مفهوم التنمية المستدامة إلى إحداث تغيير في مقاربة العلاقات الدولية وذلك بإعطائه الكلمة لفاعلين جدد مثل الجمعيات والمقاولات، من خلال

تفضيله للمقاربة التشاركية. ويتضمن مفهوم التنمية المستدامة أحد الأوجه الإيجابية للعولمة، يتمثل في إثارة الانتباه، بل التنبيه، إلى أن هناك مشاكل مشتركة بين الإنسانية جمعاء وهي القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة. ولذلك يجب معالجتها على المستويين: العالمي والمحلي.

ويرى (Sylvie Brunel) أنه لا يمكن اعتبار أن فعلا ما أو عملا ما، يدخل ضمن عملية التنمية المستدامة إلا إذا استطاع أن يحقق التوفيق بين ثلاثة أمور: (78)

الاقتصاد، والإنصاف، والبيئة. وهو ما يعبر عنه ب (les 3 E) : Economie ;Equité ;Environnement.

فأي درس نستخلصه مما تقدم؟

يبدو أن ما تقدم في المباحث السابقة يفرض طرح السؤال التالي:

أي درس يتعين أن تستخلصه دول الجنوب، والمغرب منها، في ضوء الخلاصات والاستنتاجات التي نستشفها من خلال القراءة المتأنية في تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن؟

على سبيل الختم

خلاصات واستنتاجات

يبدو أنه إذا كان هناك من درس يجب أن نستفيد منه - نحن دول الجنوب - في ضوء تطورات مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن، فعنوانه: التنمية كل لا يتجزأ. ونوضح ذلك فيما يلي:

مازالت الدول المسماة منذ الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم بدول " العالم الثالث " أو " الدول النامية " أو " الدول المتخلفة "، لم تجد الإجابات الواقعية والملموسة لدى مواطنيها لأسئلة التنمية الحارقة والتي تؤرق ذوي القرار السياسي في كل بلد من هذه البلدان على حدة. ويؤكد واقع حال هذه الدول حتى اليوم، أنها مازالت تتخبط في التخلف المتعدد الأبعاد منها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسلوكي (...). وهو ما يوحي بأن العنوان البارز لمرحلة ما بعد الإستقلال وإلى الآن بالنسبة لجل هذه الدول هو: اجترار التخلف.

إن هذا الواقع الصعب، يفرض على دول الجنوب في افريقيا وفي الوطن العربي وفي أمريكا اللاتينية إعادة طرح مجموعة من الأسئلة الجوهرية بعد فشل العديد من التطبيقات والوصفات التي أوصت بها خاصة المؤسسات المالية الدولية وبعض الاقتصاديين الليبراليين الذين كانوا متأثرين بطروحاتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومن أبرزهم

الاقتصادي الأمريكي " روستو" (Rostow) لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في دول العالم الثالث آنذاك.

ومن هذه الأسئلة القديمة/ الجديدة: ما التنمية؟ ولماذا فشلت دول الجنوب في تحقيقها حتى الآن؟ وكيف لها أن تخرج من الدائرة المغلقة لتخلفها؟

لا شك أن الإجابات العلمية على هذه الأسئلة وغيرها كثير، ليس بالأمر الهين، فهي تحتاج إلى تظافر جهود الدول النامية مجتمعة، وجهود كل الأوساط العلمية في هذه الدول ومن خلال الشراكات بين الجامعات ومراكز البحث العلمي الموجودة في هذه الدول، وجهود الأحزاب السياسية والبرلمانات، والمجتمعات المدنية (...). والشرط الوحيد أن تتوفر الإرادة السياسية في كل بلد من هذه البلدان.

ولماذا كل هذه الأطراف معنية بقضايا التنمية؟

الجواب، لأن التخلف ظاهرة معقدة ومركبة، تتحدى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطال العقليات والثقافات وسلوكات الأفراد والجماعات في كل مجتمع متخلف. ولأن التخلف نتيجة حتمية لعوامل داخلية وخارجية، ولا ضير في مصارحة ذواتنا بذلك في كل بلدان الجنوب.

وفي هذا الصدد، نقدم بعض التوضيحات التي تبين أن التنمية كل لا يمكن تجزئته.

أولا: في البعد الاقتصادي للتنمية

كما رأينا في المبحث الأول فإن هناك خلطا كبيرا بين مفهوم التنمية والمفاهيم القريبة منه، لاسيما مفهوم النمو الاقتصادي حيث ظلت التنمية لمدة طويلة (من الخمسينيات حتى نهاية الستينيات من القرن الماضي) تختزل في مفهوم ضيق جدا هو النمو الاقتصادي. وللأسف مازال الأمر كذلك بالنسبة لبعض الباحثين وكذا لبعض الحكومات في بلدان الجنوب. ومن بين التعريفات التي تدل على هذا الخلط البين:

" التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان " (79).

وهذا في الحقيقة، كما يؤكد ذلك الاقتصاديان مصطفى عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية في كتابهما الجدير بأكثر من قراءة "دراسات في التنمية الاقتصادية " السالف ذكره، هو مفهوم النمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي (la croissance économique) ليس هو التنمية الاقتصادية (le développement économique): فمفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل وأعمق من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إنها تعني إحداث تغييرات هيكلية في المؤسسات

والذهنيات والعقليات الإدارية والسلوكات اليومية لدى الأفراد والجماعات (...). وهو مفهوم لا يختلف كثيرا عن مفهوم التنمية الذي وصل إليه اليوم الفكر التنموي والذي يقول: إن التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى على مستوى العادات والتقاليد.

ونفهم من ذلك أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك. وقد لخص ذلك الاقتصادي "روبير كلاور" (Robert Clawer) في كتابه الصادر في 1966، بعنوان " النمو بدون تنمية".

ويتضح ذلك من خلال ملامسة العلاقة بين التنمية والنمو الاقتصادي كالتالي:

يكتسي مفهوم التنمية عدة جوانب وأبعاد ووجوه، أبرزها الوجهان التاليان:

- الوجه المرئي: ويقصد به الوجه المادي والملموس من التنمية وهو: النمو الاقتصادي (la croissance économique). والنمو الاقتصادي يحمل ويجسد المحتوى الكمي حيث إنه يشير لوتيرة ومعدل تزايد الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار. ويقاس النمو الاقتصادي

بالمردود أو العائد أي الناتج الإجمالي أو الناتج الوطني ومتوسط الفرد منه قياسا إلى تعداد السكان.

- والوجه الثاني للتنمية: يتمثل في كيفية وطرق وأساليب توزيع ثمار النمو الاقتصادي على المستهدفين بالعملية الاقتصادية والاجتماعية. وهو سكان البلد، المواطنون والمواطنات.

نفهم من هذا التوضيح الأخير، أن النمو الاقتصادي يشكل الجانب المادي من عملية واسعة وشاملة ومتعددة الأبعاد هي: التنمية. وتؤسس عملية توزيع حصاد النمو الاقتصادي وحصيلته، للبعد الاجتماعي وهو واحد من مجموعة أبعاد التنمية الإنسانية الشاملة.

ثانيا: في البعد الاجتماعي للتنمية

يسعى هذا البعد إلى الاهتمام بالعنصر البشري/ الإنساني بمكوناته المتعددة: القيمية، والنفسية، والحضارية (...). ويتمثل ذلك الاهتمام في إعداد الفرد باعتباره كائنا بشريا من حيث تعليمه، وتدريبه، وإكسابه المهارات والخبرات المتعددة الأوجه، فضلا عن تحديد المستهدف من القيم المجتمعية الجديدة سعيا وراء تمكين الفرد والجماعة المفترض إعدادهم لذلك، حتى يصبحوا عناصر معضدة ومشجعة لبرامج التنمية على كل المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وإذا كانت الغاية من ذلك هي تحقيق التنمية الاجتماعية، فإن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها من دون تحقيق التنمية الاقتصادية السابق

تحديد معالمها. ولا يمكن تحقيقهما معا، من دون تحقيق التنمية السياسية. ويتضح لنا مرة أخرى، تشابك وتداخل أبعاد التنمية الإنسانية الشاملة.

ثالثا: في البعد السياسي للتنمية

يهتم هذا البعد بدور الجهاز السياسي في عملية التنمية، وذلك من خلال إصداره للقرارات السياسية التي تعبد الطريق لتحقيق التنمية والتي يفترض أن تنبع أصلا من الفهم الواقعي لإمكانات المجتمع الاقتصادية، ومن التحليل العلمي والعميق لبنائه الاجتماعي، فضلا عما يتوقع أن ينجم عن تلك القرارات من ردود أفعال سياسية، يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار أو عدمه. ولا خوف من ذلك حينما تصبح الديمقراطية ممارسة وسلوكات فردية وجماعية وتسود في المؤسسات.

وتتضح أهمية البعد السياسي للتنمية من خلال معطى أساسيا مضمونه: أن تحقيق التنمية السياسية باعتبارها غاية فضلى يعد تحقيقا لمكون أساسي من مكونات منظومة التنمية، ونجاحا كبيرا للدولة في بعد حيوي من أبعاد التنمية الإنسانية الشاملة.

وتعني التنمية السياسية من بين ما تعنيه، تحقيق:

- المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات.

- العدالة الاجتماعية و" المجالية - الترابية ".

- الشراكة الحقيقية الملموسة بين الدولة والمؤسسات الممثلة لها والممثلة للمواطنين في نسج السياسات العمومية وفي تتبع إنجازات البرامج والمخططات التنموية، وفي مراقبة صرف المال العام (...)

- القضاء على الفساد الإداري والمالي.

- ربط المسؤولية بالمحاسبة.

- تطوير الإنسان ذهنيا وثقافيا واجتماعيا من خلال التربية والتعليم، والتربية على حقوق الإنسان (...)

فما الذي نستنتجه من خلال ما تقدم؟

يبدو أنه يمكن تسجيل ثلاثة استنتاجات في غاية من الأهمية لتصحيح مسار دول الجنوب، ونحن منها، وبالتالي تحقيق التقدم المنشود وهي:

1- أن عدم تحقيق التنمية في كل أبعادها، والقصد: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية، والتنمية على مستويات التربية والتعليم والصحة والثقافة وغيرها من الأبعاد، يؤدي حتما إلى إحداث اختلالات في المجتمع المعني يصعب تجاوزها وقد تصبح معيقات بنيوية للتنمية.

2- على دول الجنوب أن تنظر(من التنظير) لتنميتها من داخلها. ولنا من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتواصل والنفس (...) ما يكفي

عددا وقيمة، بل أن جل أدمغة دول الجنوب هي من يصنع اليوم تقدم الدول الغربية. ويكفي استحضار بداية مرحلة " كوفيد -19".

ونستحضر جميعا بهذه المناسبة، عالم المستقبليات الدكتور المهدي المنجرة (رحمه الله) الذي أفنى حياته في الدفاع عن قضيتين مصيريتين بالنسبة لدول الجنوب: التنمية والأخلاق. وقد رأى أن التنمية لن تحصل في هذه الدول فرادى وجماعات إلا من خلال التعاون " جنوب - جنوب ". وأن قيمة القيم هي الأخلاق.

3- لا يعني التعاون " جنوب - جنوب " انغلاق هذه الدول الجنوبية على أنفسها أي عدم التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ومع الصين وغيرها. إنه يعني التعامل مع كل هؤلاء من موقع القوة التفاوضية التي تصنعها التكتلات الاقتصادية الواسعة، والاتحادات القوية اقتصاديا وسياسيا، والبحث العلمي التكاملي من خلال الشراكات الحقيقية بين الجامعات ومراكز البحث التابعة لدول الجنوب.

ولن يتحقق الاندماج الاقتصادي إلا بين دول الجنوب، لأنه لا اندماج بين الاقتصاديات المتفاوتة في القوة.

وعلينا أن نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي كمثال، تحاول جاهدة أن تعقد علاقات ثنائية مع الدول الافريقية والعربية بالرغم من التصريحات السياسية.

وأخيرا، لا ضير في أن نبحث في العوامل والأسباب الداخلية والخارجية التي كانت، ومازالت، تؤدي إلى تعثر قطارات التنمية في أوطاننا الجنوبية.

الهوامش

1- عبد النبي عبد الله الطيب.، الإعلام والتنمية ـ مشكلات وقضايا.، الدار العالمية للنشر والتوزيع.، الطبعة الأولى: 2014.، الصفحة 19.

2- نصر محمد عارف.، نظريات التنمية السياسية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي.، دار القارئ العربي.، القاهرة.، 1993.، ص 213.

3- نصر محمد عارف.، المرجع السابق.، ص 57.

4- نصر محمد عارف.، المرجع السابق.، ص 58.

5- نصر محمد عارف.، المرجع السابق.، ص 227.

6- المعاجم التي تم تفحصها: المعجم الواضح للطلاب - عربي عربي.، حسن.م.مدني.، مكتبة المعارف - الودغيري.، 2017. منجد الطلاب في اللغة والإعلام.، عبد الواحد الأزهري.، مكتبة ابن سينا ـ القاهرة.، 2006. قاموس الطلاب عربي عربي.، إعداد يوسف محمد البقاعي.، مراجعة وتدقيق شهاب الدين أبو عمرو.، دار المعرفة الدارالبيضاء.، 2016. القاموس العربي العربي.، موقع غوغل.

7- نصر محمد عارف.، مرجع سابق.، ص 20.

8- مقدمة المترجم شوقي جلال محمد.، كتاب "التنمية حرية" تأليف: "أمارتيا صن".، عالم المعرفة عدد 303، مايو 2004.

9- نصر محمد عارف.، مرجع سابق.، ص 234.

10- البراق.، قاموس المفردات.، موقع غوغل.

11- محمود الكردي.، اجتماعيات التنمية.، دار المعارف سلسلة كتابك عدد 119.، ص 3.، 1979.

12- صحيفة الوقائع رقم 37 الأمم المتحدة نيويورك وجنيف 2016، أسئلة يتكرر طرحها بشأن الحق في التنمية.، المقدمة.، ص 1.

13- عبد النبي عبد الله الطيب.، مرجع سابق.، ص 25.

14- عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن سانية.، دراسات في التنمية الاقتصادية.، مكتبة حسن العصرية.، بيروت - لبنان.، 2014.، ص 18.

15- مفهوم التنمية - تطور المعنى والمضمون - العلم.
www.haskotb.blogspot.com

16- المرجع السابق:www.haskotb.blogspot.com

17-Bernard Conte ; le concept de développement.
www.conte.u.bordeaux 4xfr.

18- عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية.، مرجع سابق.، ص 18.

19- Bernard Conte.، مرجع سابق.

20-عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية.، مرجع سابق.، ص 14.

21 - ديب كمال.، أساسيات التنمية المستدامة.، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.، الجزائر.، 2015.، ص 15.

22- العمراني مولاي أحمد.، ملخص محاضرات السنة الثانية اقتصاد.، السنة الجامعية 1987-1988.، كلية الحقوق جامعة القاضي عياض مراكش.

23 – رضوان زهرو.، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد.، منشورات مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد.، مطبعة النجاح الجديدة الدارالبيضاء.، 2019.، ص 34/33.

24- René Passet ; économie politique - politiques de développement ; édition : DALLOZ ; 1969 ; page 2.

25- ابراهيم بايزو.، التنمية مشاركة في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي.، افريقيا الشرق الدارالبيضاء.، 2015.، ص 16.

26- رضوان زهرو.، مرجع سابق.، ص 15.

27- هدى عبد الحميد علي - أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان مصر - اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية.، 2018.
www.jpsa.journals.akb.eg

28- Sylvie Brunel ; le développement durable ; Puf - Point Delta ; 4ème édition mise à jour ; 2011.

29- Sylvie Brunel ; référence précitée ; page 9.

30- منظمة حلف الشمال الأطلسي، وتعرف اختصارا ب "الناتو" (Organisation du Traité de l'Atlantique :NATO). هي منظمة عسكرية دولية تأسست عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 أبريل سنة 1949. يشكل حلف " الناتو" نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل ردا على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. ثلاثة من أعضاء الناتو (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بحق الفيتو وهو رسميا دول حائزة للأسلحة النووية. ويقع المقر الرئيسي لحلف الناتو في " هارين"، بروكسيل/ بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس/ بلجيكا. المرجع: ويكيبيديا. (موقع غوغل).

31- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 10.

32- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 10.

33- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 17.

34- Omar El Kettani ; analyse économique ; éditions Badr ; 1992 ; p 23.

35- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 18/17.

36- محمود الكردي.، مرجع سابق.، ص 3.

37- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 17.

38- Pour François Perroux « le développement est la combinaison des changements mentaux et sociaux d'une population qui la rendent apte à faire croitre, cumulativement et durablement, son produit réel global ». référence : dictionnaire économique et social ;J. Bremond et A. Gélédan ; HATIER ; 1990.

39- René Passet ; référence précitée ; pages 1 et 2.

40- Bernard Conte ; référence précitée.

41- Bernard Conte ; référence précitée.

42- محمود الكردي.، مرجع سابق.، ص 5/4.

43- عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية.، مرجع سابق.، ص 18.

44- Abdel Aziz Belal ; développement et facteurs non économiques ; société marocaine des éditeurs réunis ; Rabat ; 1980.

45- Abdel Aziz Belal ; référence précitée ; p 7.

46- Abdel Aziz Belal ; référence précitée ; p 6.

47- محمود الكردي.، مرجع سابق.، ص 4.

48- Thierry Montalieu ; économie du développement ; collection « amphi économie » Bréal 2001 ; p 10.

49- Thierry Montalieu ; référence précitée ; p 10 et 11.

50- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 15 et 16.

51- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 10.

52- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 17.

53- عباس برادة السني.، العولمة الاقتصادية ـ ملامح ـ أبعاد ـ اتجاهات.، سلسلة المعرفة للجميع.، العدد 12 السنة 2000.، ص 63.

54- عباس برادة السني.، المرجع السابق.، ص 63 و 64.

55- R.William LOMBARDI ; revue « al assas » numéro 73 1986 page 42.

56- فتح الله ولعلو.، نحن والعولمة - جواب الجنوب.، المركز الثقافي للكتاب الدارالبيضاء.، الطبعة الأولى: 2020.، ص 154 و 155.

57- " ويليام لومباردي".، مجلة " الأساس" (مرجع سابق).، ص 42.

58- عبد النبي عبد الله الطيب.، مرجع سابق.، 23.

59- سعيد جفري - زهير الخيار- خالد فخار - عبد الرحمان الماضي - منير الحجاجي - عبد العالي البحديدي.، كتاب مشترك " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ".، الطبعة الثانية 2007.، " OUMA GRAPH".، ص 9.

60- سعيد جفري ومن معه، المرجع السابق.، ص 10 و 11.

61- حسام الدين جاد الرب.، معجم مصطلحات التنمية البشرية.، القاهرة.، روافد للنشر والتوزيع.، 2011.، ص 81.

62- عالم المعرفة عدد 303 مايو 2004.،كتاب " التنمية حرية " تأليف " أمارتيا صن" وترجمة شوقي جلال.

63 - Theodore W.Schultz ; prix Nobel ; il n'est de richesse que d'Hommes ; tendances actuelles ;

traduction : Jamel CHALLALI ; Bonnel , Paris ; 1983.

64- الصحيفة 37 الأمم المتحدة.، مرجع سابق.

65- المفهوم الذي أدرجه شوقي جلال في تقديمه لكتاب " الحرية تنمية "، مرجع سابق.، ص 10.

66- هدى عبد الحميد علي.، مرجع سابق.

67- ابراهيم بايزو.، مرجع سابق.، ص 33.

68- ابراهيم بايزو.، مرجع سابق.، ص 33 و 34.

69- Formation : Gestion Axée sur les Résultats ; cahier de participation ; mars 2010 ; organisée par : agence canadienne de développement - ministère de l'intérieur (Maroc) - PGL- direction de la formation des cadres administratifs et techniques.

70- « le développement durable, c'est s'efforcer de répondre aux besoins du présent sans compromettre la capacité de satisfaire ceux des générations futures ». Référence : Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 5.

71- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 59.

72- صحيفة الوقائع رقم 37 الأمم المتحدة، مرجع سابق.

73- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 34.

74- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 34.

75- ديب كمال.، مرجع سابق.، ص 49 و 50.

76- Bernard Conte ; référence précitée.

77- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 6.

78- Sylvie Brunel ; référence précitée ; p 7.

79- عبد اللطيف مصطيفي وعبد الرحمن سانية.، مرجع سابق.، ص12.

عن المؤلف

أحمد بلمختار مَنيرة:

- من مواليد مدينة الدارالبيضاء سنة 1957.

- إعلامي وباحث.

المؤلفات والمقالات البحثية والإعلامية:

- كتاب: حرية الإعلام في الوطن العربي.، نشر وتوزيع الشركة المغربية لتوزيع الكتاب (SOMADIL) حي الأحباس الدارالبيضاء.، سنة النشر: 2013.

- كتاب مشترك مع الأستاذ الباحث سعيد جفري أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بعنوان: الإدارة العمومية المغربية وسؤال الإصلاح؟.، نشر وتوزيع الشركة المغربية لتوزيع الكتاب (سوماديل) حي الأحباس الدارالبيضاء.، سنة النشر: 2013.

- كتاب لدى الناشر حول الجهوية والجهوية المتقدمة.

- هذا الكتاب بعنوان: من أجل تبييئ مفهوم التنمية.

- مقالات بحثية بمجلات أكاديمية وثقافية: مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، مجلة مغرب القانون الالكترونية.، مجلة رهانات

وهي مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية ـ مدى.، مجلة الفرقان إسلامية ثقافية.

ـ مقالات صادرة وتصدر بالصحف الورقية والالكترونية منذ 1999 إلى الآن.

نبذة عن المسيرة العلمية:

ـ المستوى الدراسي الجامعي: ما يعادل الماستر في الاقتصاد في النظام الحالي (باك+5). اختيار: العلاقات الاقتصادية الدولية.

ـ دبلوم في الصحافة وعلوم الاتصال.

ـ دبلوم في الهندسة المدنية.

ـ مكون في التواصل بمعهد خاص سابقا.

ـ استفدت من أكثر من 30 تكوينا خلال مساري المهني باعتباري إطارا جماعيا عاليا مساهما في تسيير وتدبير شؤون الجماعة (الحضرية) التي كنت أعمل بها من 1982 إلى 2018. وقد كانت تصب في مجملها في اتجاه التنمية المحلية.

وفوق كل ذي علم عليم

من أجل تبييئ مفهوم التنمية

إن نجاح السياسات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية رهين باعتماد مفهوم أو مفاهيم للتنمية تكون وليدة بيئتها وواقع مجتمعاتها. وفي هذا السياق، يبدو أن واقع حالنا اليوم في الدول النامية - والمغرب ليس استثناء - ونحن نعيش تبعات جائحة " كورونا " التي لن تنتهي في القريب المنظور وتبعات الصدمة البترولية والغازية الناجمة عن الحرب " الروسية – الأوكرانية "، يفرض علينا مراجعة كل مفاهيم التنمية التي تم اعتمادها من لدن الحكومات المتعاقبة من خمسينيات القرن الماضي إلى الآن لنجيب على سؤال مركزي يحدد حاضرنا وسيحدد مستقبلنا وهو: أي مفهوم للتنمية يجب اعتماده لتجاوز العقبات والمعيقات التي حالت وتحول دون تحقيقنا لتنمية متوازنة في أبعادها المختلفة ومن أبرزها البعدين الاقتصادي والاجتماعي ؟.

أحمد بلمختار مَنيرة/ إعلامي وباحث